◆ بمناسبة 8 مارس : مجلس وطني للمواقوقانون لرعاية الطفولة

مجلس الأمة

لصدر كل شهرين عن مجلس الأمة الجزائر ■ العدد الثامن عشر ■ مارس/ 2005

زيارة رئيس مجلس الشيوخ البولوني إلى الجزائر

◆ إدماج متعاملين اقتصاديين في الوفد ..مقاربة جديدة للتعاون البرلماني

◆ تجديد هياكل المجلس

◆ وكالة الأنباء الجزائرية في أروقة المجلس

في افتتاح دورة الربيع

رئيس المجلس يبرز تميز الدورة من حيث عدد مشاريع القوانين وعلاقتها بالاصلاحات والتحولات في المجتمع

العدد 19

القمة العربية العادية 17 لمجلس جامعة الدول العربية

بالجزائر

من 22 إلى 23 مارس 2005

المصالحة.. والإصلاح

في أول إصدار لها نشرت مجلة الجزائر حديثا صحفيا كان قد أدلى به السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة لجريدة "الرياض" السعودية، تطرق فيه إلى مواضيع تهم القمة العربية التي إنتهت أشغالها منذ أيام قليلة بالجزائر.

وقد أكد السيد عبد القادر بن صالح ردا عن سؤال يتعلق بإنشاء برلمان العربي" أن الأوضاع العربية تمر بمرحلة حساسة .. ومن الطبيعي أن ينتهج أسلوب التدرج وهذا يعني أن تقترح الدول من خلال برلماناتها ممثليها خلال الخمس سنوات التي تمثل المرحلة الإنتقالية في العهدة الأولى .. وهذه الهيئة ستكون بمثابة هيئة استشارية.. وحول القمة قال رئيس مجلس الأمة القمة سوف تعمل على تنقية الأجواء العربية ونحن حريصون على أن تكون القمة فرصة للإصلاح ولم الشمل" □

الفهرس...

مجلس الأمة

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي

السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر

محمد هلوب

مستشارا التحرير

عمار بخوش

نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير

أمال غيبوب

كريمة بنود

شهرزاد لورقيوي

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

سيدأحمد زايا
عميروش قط

التصميم والإخراج: حسين صديقي

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار (ANEP)- رويبة

ر.ت.م.د: 1112-2641

الإيداع القانوني رقم: 98-1223

العنوان :07، شارع زيغود يوسف

الهاتف : 021 74 60 59

الفاكس : 021 74 60 83

في هذا العدد...

■ افتتاحية

– البرلمان العربي ... مزايا التدرج..... 2

■ الجلسات العامة

– المناقشة والتصويت على:

أ – القانون التجاري 10

ب – قانون البذور والشتائل والحيازة النباتية 11

جـ – قانون مكافحة تبييض الأموال والإرهاب 12

د– قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين 14

■ النشاط الخارجي:

– زيارة الوفد البرلماني البولوني 16

– اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر
الاسلامي 18

– الندوة الرابعة للأمن والتعاون المتوسطي 18

■ استقبالات رئيس المجلس 22

■ النشاط الثقافي والفكري:

– ندوة بمناسبة الذكرى السابعة لتأسيس مجلس الأمة 26

– الحضارات بين الصراع والحوار 28

■ حوارات تصدر مع:

– السيد بوجمعة صويلح رئيس لجنة الشؤون
الخارجية بمجلس الأمة 30

– السيد محمد أمير نائب رئيس مجلس الأمة (سابقا) 32

■ الأبواب المقترحة:

– وكالة الأنباء الجزائرية في أروقة المجلس 36

– الاتحاد الوطني للمعوقين في ضيافة مجلس الأمة..... 36

البرلمان العربي ... مزايا التدرج

خطوة هامة في مسار تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته تم احرازها في الجزائر خلال مؤتمر القمة العربية ، باقرار انشاء البرلمان العربي **الانتقالي** كمرحلة تمهيدية لقيام برلمان عربي دائم.

وهي خطوة تستوقف البرلمانات العربية لاعتبارات واضحة وعديدة و منها :

◆ إنشاء برلمان عربي بصفة (**انتقالي**) ، يثبت إدراكا مشتركا لمنهجية التدرج الواجب توفرها لتحقيق هذا المشروع في المنظومة المؤسساتية العربية.. فليس من المعقول ولا من الجدية القفز على المراحل عندما يتعلق الأمر بالتأسيس لمؤسسة برلمانية مدعوة – على المدى الطويل– للتصدي لمهام تقريب التشريعات والقوانين على الساحة العربية قبل الوصول إلى المرحلة المثلى **لتجانس تلك التشريعات وتوحيدها**.

إذن، فصيغة برلمان عربي انتقالي، هي صيغة مطمئنة ، تنم عن إرادة المضي بهذا الانجاز في مراحل متدرجة ، وهو الأمر الذي يضمن الوصول إلى الهدف المنشود من انشاء برلمان عربي بكل مواصفات وصلاحيات ومهام البرلمانات الاقليمية والجهوية المنبثقة عن تكتلات ومجموعات جيوسياسية كالبرلمان الأوروبي .. أو برلمان عموم افريقيا المنشأ حديثا.

◆ ولما كان هذا البرلمان الانتقالي و قبل انتهاء عهدته مطالب حسب نظامه الداخلي

(المادة 8) بإعداد النظام الأساسي **للبرلمان العربي الدائم** قبل أن يصبح نافذا بعد اقراره من مجلس الجامعة على مستوى القمة، فإن ذلك يعني أن الخمس سنوات القادمة وهي تمثل العهدة الانتقالية، ستكون بمثابة مرحلة (التمرين) اللازمة للأداء البرلماني الذي لم يعد يقتصر – كما هو معلوم – على تلك الجلسات العادية للمناقشات والتصويت والاستماع بل تعداه إلى أدوار ذات أبعاد ديبلوماسية واقتصادية واجتماعية ذات منافع وفوائد جمة للدول والمجموعات الجهوية والاقليمية.

وإذا أضفنا إلى ذلك (ايجابية) أخرى، وهي دورية اجتماعات البرلمان الانتقالي المحددة **بمرتين في السنة على الأقل**، يتعزز الأمل وتتوسع الثقة في أننا نمضي – فعلا – إلى برلمان عربي فاعل وقادر على إقامة علاقات ندية مع المؤسسات المماثلة، بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

◆ إن إقامة نظام عربي ثابت الأركان، بمقومات مؤسساتية وآليات ناجعة وواقعية، يمر حتما عبر **تطوير وتحديث مؤسسات وأجهزة الجامعة العربية**، وفي هذا السياق فإن إقرار إنشاء برلمان عربي في قمة الجزائر بقدر ما يحقق لممثلي الشعوب تلك التطلعات المشروعة لتوثيق الروابط التي تجمع بينها، يدعوها كمجالس برلمانية ومجالس للشورى في الوطن العربي إلى الانخراط في مسيرة هذا القرار المنبثق عن قمة الجزائر إلى تقديم مساهمتها انطلاقا من تراكم تجاربها المشتركة من جهة ومن احتكاكها وتفاعلها مع التجارب البرلمانية (في صيغها الجهوية والاقليمية) من جهة أخرى، لاقامة هذا الصرح البرلماني العربي..

و مثل هذه الخطوة هي **التعبير الصحيح** عن أحد أوجه متطلبات التعاون العربي في عالم اليوم. □

التحرير

مجلس الأمة يواصل نشطاته في

والرئيس يشيد في اختتام دورة الخريف

في افتتاح دورة الربيع ...

أكد السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة في افتتاح دورة الربيع 2005 أن المجلس "لم يتوقف عن العمل خلال فترة ما بين الدورتين... ذلك أنه في إطار الترتيبات الداخلية تم اتخاذ اجراءات تنظيمية داخلية من شأنها تحسين الأداء البرلماني.. وكانت –هذه الفترة– فرصة أيضا لتفعيل وترقية النشاط الخارجي".

مستشهدا في هذا السياق بالخصوصية التي اكتستها زيارة الوفد البرلماني البولوني لبلادنا والنتائج التي ترتبت عنها.

كما تناول رئيس المجلس جدول الدورة وما يميزه من حيث عدد وأهمية مشاريع القوانين التي سيناقشها أعضاء المجلس في دورة الربيع هذه (انظر مشاريع القوانين في الصفحة الداخلية للغلاف الأخير) مشيرا إلى أن جدول الأعمال المعروض على الدورة إنما جاء ليؤكد على :

- ◆ المحاور الكبرى التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية أي :
- ◆ تعميق الاصلاحات في قطاع العدالة
- ◆ تجذير هذه الاصلاحات في القطاع الاقتصادي.

وقد توقف رئيس المجلس في كلمته –خاصة– عند قانوني الأسرة والجنسية باعتبارهما نصين على قدر كبير من الحيوية ، ولطالما استقطبا نقاشا واسعا في المجتمع.

رئيس مجلس الأمة كان قد تناول بالتقييم دورة الخريف الماضية مستشرفا جدول أعمال الدورة الحالية ، كما استعرض قضايا وطنية هامة في كلمة اختتام دورة الخريف

نحو منظومة تشريعية.. تتكيف مع التطورات

.. مرة أخرى يتشرف مجلس الأمة وأعضاؤه بحضوركم معنا مراسيم اختتام أشغال دورة الخريف العادية.

... أنا وكافة زملائي نقول لكم مرحباً بكم في مقر مجلس الأمة ومشاركتكم أيانا المناسبة...

... جرت العادة في نهاية كل دورة أن أستعرض أمامكم حصيلة الجهد الذي بذل خلال الدورة واستخلاص الدروس من سير أشغالها وتقديم المقترحات حول كيفية تحسين أدائها وسيراً على هذه العادة سوف أنتهج النهج ذاته... وأقول أنه خلال هذه الدورة تمت دراسة والمصادقة على قوانين هامة شملت ميادين عديدة ومتنوعة... وفي ذلك حظي قطاع العدالة بحصة الأسد، حيث درس وصادق مجلس الأمة على قوانين حساسة كقانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية... وهما قانونان يرميان إلى حماية الحريات العامة وحقوق المواطن... وقد تحققت هذه المصادقة مع أخرى ذات صلة كالقانون المنظم للمؤسسات العقابية لإدماج المساجين اجتماعياً وهو القانون الذي جاء بدوره لتعزيز التوجهات الرامية إلى تطوير الحريات الفردية والجماعية وإرساء قواعد احترام حقوق الإنسان.

◆ في هذه الدورة تمت دراسة والمصادقة على قوانين أخرى ذات علاقة بالقانون الخاص بمحاربة المخدرات والقانون المتعلق بمحاربة تبييض الأموال

فترة ما بين الدورتين

وافتتاح دورة الربيع بمساهمة أعضاء المجلس

وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى قانون المرور، وهذه القوانين وإن اختلفت القطاعات الوزارية التي اقترحتها فإن القاسم المشترك بينها هو أساساً تعزيز جهود الدولة الرامية إلى حماية المواطنين عامة والشباب منهم بشكل خاص...

◆ أما القانون التجاري الذي صادقنا عليه بالأمس فقد جاء ليدخل التكيف المطلوب المتماشي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد وتمكنها من مسايرة التطورات الحاصلة في العالم.

قوانين أخرى عديدة تمت دراستها والمصادقة عليها كالقانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي أو ذلك المتعلق بالمعاشات العسكرية أو القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل أو القانون المتعلق بالبذور والشتائل... هي كلها قوانين جاءت لتسد فراغاً قانونياً كان موجوداً في التشريع الجزائري أو هي عدلت ترتيبات قانونية اقتضت الضرورة تغييرها لعدم مسايرتها لتوجهات البلاد وللتطور الحاصل في العالم... بعض هذه النصوص جاءت لتتكفل بعلاج المطالب الاجتماعية العديدة لشرائح عريضة من المجتمع.

وفي كل هذا يبقى القاسم المشترك بين هذه النصوص كونها تعزز المنظومة التشريعية للبلاد وهي تعتبر بحق ركائز أساسية تعتمد عليها الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

13 نصا غطت العديد من المجالات

ويبقى قانون المالية كالعادة وفي كل دورة خريف ، القانون المحوري... لأنه)"كما سبق لي وقلت في فترة سابقة" (يعد كشفاً طبياً للحالة الصحية لواقع البلاد في كافة جوانبه... وفي هذا المجال فإن ما برز من أرقام وترتيبات قانون المالية لهذه السنة هو كونه أظهر بجلاء أن:

... البلاد أصبحت تُسيّر اقتصادياً تسييراً أحسن، وأن هناك تحكماً أكبر في النفقات العامة...وانصافاً أكثر في توزيع الجباية، وزيادة أكبر في مداخيل الخزينة... وتحكماً أحسن في تسيير المديونية... وفضلاً عن ذلك فإن ميزانية هذه السنة جاءت بإجراءات محفزة على الاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي وهي قدمت تشجيعات أفضل في مجال إنشاء الوحدات الانتاجية الصغيرة الخاصة ولاستحداث مناصب عمل جديدة غايتها تقليص حجم البطالة عامة ولدى الشباب خاصة...

أثناء هذه الدورة وكعادتهم ناقش أعضاء مجلس الأمة بعمق وموضوعية كافة النصوص التي عرضت عليهم، وقد استغلوا الفرصة لكشف مواطن الضعف الخاصة ببعض التدابير القانونية والتعبير عن أسفهم لغياب بعضها الآخر، كما قاموا بتقديم توصيات مفيدة وإعطاء قراءات مناسبة لتطبيق يتوافق فعلاً مع الصالح العام...

أعضاء المجلس اضطلعوا بمهامهم الرقابية

ليس من باب مداعبة العواطف القول أن الحكمة التي تحلى بها أعضاء مجلس الأمة ومراعاتهم الدائمة للمصالح العام هي التي دفعتهم في كل مرة إلى التوجه نحو التصويت الإيجابي على النصوص... لقد فعلوا ذلك حتى بالنسبة لبعض الترتيبات القانونية التي كانت من وجهة نظرهم لا تتماشى مع المصلحة الظرفية للبلاد. لقد فعلوا ذلك من منطلق اختيار أخف الأضرار...

وبكل وضوح وروح مسؤولية عبّر العديد من هؤلاء عن وجهات نظرهم المغايرة في هذا الشأن، لكنهم بالوقت ذاته كثيراً ما قدّموا مقترحاتهم الخاصة في الموضوع... واعطوا في ذلك قراءات أكثر مرونة.

وهكذا، أيتها السيدات أيها السادة، فقد ناقش وصادق أعضاء مجلس الأمة على ثلاثة عشر نصاً قانونياً في غاية الأهمية... الأمر الذي أعطى دورة الخريف هذه كل أهميتها من حيث عدد النصوص ومن حيث مضمونها.

النصوص المصادق عليها تترجم سياسة الإصلاح

◆ وفي هذه الدورة وسابقاتها من الدورات صادق البرلمان بغرفتيه على نصوص في غاية الأهمية شملت قطاعات هامة وترجمت عملياً توجهات سياسة الاصلاح التي اعتمدتها البلاد، الأمر الذي أدى بالبعض إلى وصف هذه المرحلة بمرحلة تثبيت أركان الدولة من خلال القانون...

◆ إن الاصلاحات الأولى التي أقدمت عليها الدولة في السنوات الأخيرة من خلال النصوص القانونية العديدة التي بادرت بها والتي شملت مجالات العدالة والاقتصاد والمالية والتربية والتعليم وميدان حقوق الإنسان...

إن هذه النصوص قد أصبحت آثارها اليوم حقيقة ملموسة وهي الآن تعطي ثمارها، وهي من جانب آخر تشكل الأرضية الصلبة التي تقام على أساسها التحولات الكبرى المنتظرة... كتلك الخاصة بالقطاع المصرفي أو قطاع العقار أو ذلك المتعلق بتنظيم الأسرة أو التنظيم الاقليمي بالإضافة إلى كل ذلك وربما إلى جانب كل ذلك ما هو منتظر إدخاله من تحويرات في مجال التنظيم المؤسساتي عندما يحين وقته...

أيتها السيدات، أيها السادة،

وهكذا نرى أن القوانين العديدة التي صادقت عليها هيئتنا في هذه الدورة وسابقاتها هي في مجملها تندرج ضمن سياق الحركية التي تعرفها البلاد في مجال تحديث وتثبيت أركان الدولة وتحقيق الاستقرار لها وتأمين النجاعة والفعالية لأليتها...

وبتعبير آخر، فإن الجهد التشريعي الذي ساهمنا في تكريسه يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تثبيت أركان الدولة الحديثة وإعادة تثبيت نظامها وتوسيع وتعميق سياستها الإصلاحية.

ولن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا أن هذه القوانين جاءت لتهيء الأرضية

الديبلوماسية البرلمانية أصبحت أكثر ديناميكية

لانطلاق مرحلة أخرى في سياسة الاصلاحات. مرحلة سوف تتميز ولا شك بالجرأة في طرح الملفات الكبرى التي سوف تشكل المنعطف الحقيقي البارز الذي تنشده البلاد...

في إطار الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة سعى أعضاء مجلس الأمة في هذه الدورة إلى طرح المشاكل وتقديم مقترحات الحلول لها وقد فعلوا ذلك في إطار روح وحرفية مضمون القوانين الأساسية للبلاد...

وهكذا فقد شكلت الأسئلة الشفهية والكتابية (التي شملت جل ميادين عمل الحكومة) أقول شكلت واحدة من اهتمامات أعضاء مجلس الأمة ومن خلالها تم نقل انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة ضمن الهيئة التنفيذية...

◆ فيما يخص التحرك الميداني قام أعضاء مجلس الأمة بالتحرك الميداني في أكثر من ولاية وعاينوا واقعها الاقتصادي والاجتماعي واستمعوا إلى انشغالات المواطنين فيها، وبأمانة نقلوها إلى المسؤولين السلّميين.

وقد أصبحت هذه الخرجات الميدانية مع تكرارها واحدة من بين قنوات التبليغ للواقع اليومي للمواطن كما هي أصبحت (على تواضعها) إطاراً للتواصل ما بين المنتخب الوطني والمنتخبين المحليين وأيضا ما بينه وبين مكونات المجتمع المدني، إطار يجعلهم يتعمقون في إدراك الانشغالات المحلية، ويجتهدون في إيجاد العلاج لها...

إن هذا التحرك كما يعلم الجميع يندرج ضمن التوجه الرامي إلى جعل عضو مجلس الأمة قريباً من المواطن من جهة، ومن المنتخب المحلي من جهة ثانية، ومن السلطات المحلية عامة من جهة ثالثة.

ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن هذا التحرك الميداني أثبت أهميته سواء بالنسبة للمواطن أو بالنسبة لمجلس الأمة أو الحكومة...

تواصل النشاط الفكري والثقافي

عرفت هذه الدورة في إطار ترسيخ الثقافة البرلمانية نشاطات عديدة نوعية... حيث نظم مجلس الأمة محاضرات عديدة نشطها مختصون معروفون على الصعيد الوطني والخارجي وعالجوا خلالها قضايا هامة... لقيت اهتماماً واسعاً داخل المجلس وخارجه...

وفي نفس التوجه واصل مجلس الأمة سياسة الأبواب المفتوحة وتنظيم المعارض المختلفة لقيت هي الأخرى اقبالاً كبيرا وتقديرا واسعا... الأمر الذي بوأ مجلس الأمة مكانة خاصة ورشحه لأن يكون واحدا من فضاءات النشاط الفكري وتعميم المعرفة في عاصمة بلادنا...

في مجال آخر احتل النشاط الخارجي لمجلس الأمة بالتنسيق مع المجلس

الحوار مظهر للمصالحة الوطنية

الشعبي الوطني حيزاً واضحاً وأعطى لما أصبح يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية مضمونه الحقيقي.

إذ بعد العودة القوية للجزائر على الصعيدين الاقليمي والدولي وهي العودة التي يرجع الفضل فيها إلى السياسة الذكية والنشيطة التي بلورها فخامة رئيس الجمهورية، سياسة أهلت بلادنا لأن تحتل موقعها الطبيعي ومكانتها اللائقة بين الأمم...

... ضمن هذه الحركية وفي إطار هذا التوجه ساهمت الدبلوماسية البرلمانية التي نشطتها غرفتا البرلمان بدور محسوس أكسبها الاحترام والتقدير، وهو الاحترام الذي وجد تعبيره في الحركية الواضحة التي نعرفها من مدة والتي تجد تعبيرها في الوفود البرلمانية العديدة التي تقصد بلادنا وترمي إلى نسج علاقات الصداقة والتعاون مع برلماننا... أو تلك التي تدعونا لزيارتها...

وهكذا فقد حظي البرلمان الجزائري بشرف تنظيم فعاليات المؤتمر 27 للاتحاد البرلماني الافريقي ودورة هيئته التنفيذية الـ 45 بالجزائر.

وقد كانت فعاليات هذا المؤتمر مناسبة امتحن فيها برلماننا في قدرته التنظيمية وبجدارة حقق هذا الأخير نتيجة جيدة ونجاحاً شهد له به الجميع...

ولعل أهم نتيجة حققها هذا المؤتمر هي كون ضيوفنا لمسوا عن قرب أن الجزائر أصبحت تعيش أجواء الطمأنينة والوئام وأنها اليوم دولة مستقرة متصالحة مع نفسها مصممة على بناء غدها بنفسها وبأيدي أبنائها ولصالح شعبها.

أود بالمناسبة أن أوجه تحية تقدير وعرفان لفخامة رئيس الجمهورية الذي وضع هذا المؤتمر تحت رعايته السامية وزاد في وزن المؤتمر بحضوره الشخصي وإحاطته المؤتمرين بكامل عنايته. عناية كان لها أبعد الأثر في نفوس كافة المشاركين وقوى من فرص نجاح المؤتمر...

كما أتوجه بالشكر لكل الذين بصفة أو أخرى شاركوا في توفير شروط نجاح هذا المؤتمر.

التكامل والانسجام للتحكم في الأداء ونجاعته

ومثلما فعلنا في نهاية دورة الربيع نقول:

◆ أن حصيلة جهد الدورة كان عموماً مرضياً وأن الأداء من جانبه كان حسناً وهو شمل كافة مجالات الاختصاص المكرس لمجلس الأمة قانوناً... إلا أن هذا الأداء في جانبه التشريعي كان بإمكانه أن يكون أكبر وحصيلته أشمل لو روعيت بعض الاجراءات وتم التحضير الكافي لبعض الأعمال:

كالحرص على اعتماد برمجة واضحة، برمجة تحدد المواعيد والآجال فيها مسبقاً ويتم ترتيب أولويات الدراسة فيها خلال كامل الدورة في الآجال المتفق عليها وتضبط قواعد توزيع أوقات الدراسة فيما بين المؤسسات المعنية توزيعاً معقولاً... نقول لو تحقق ذلك لكان بمقدور كل غرفة أن تؤدي دورها عادياً وكاملاً ولا تقع تحت

طائلة العمل الاستعجالي الذي لا يتماشى ومنطق العمل البرلماني ونظام الغرفتين اللذين يرجحان دائما أسلوب العمل المتأني والدراسة المتعمقة...

◆ لقد أكدت نتيجة عمل الهيئتين التشريعيتين أن غرفتي البرلمان عرفتا في المدة الأخيرة استقراراً واضحاً كما أن الحكومة من جهتها تتمتع اليوم بأغلبية واضحة مريحة.

لذا فإننا نعتقد أنه آن الأوان لكي نشارك جميعاً في تعميق التفكير في كيفية تحسين وتطوير الأداء لدى وما بين مؤسساتنا حتى نمكن كل هيئة من هيئاتنا المساهمة بفعالية أكبر في الجهد المطلوب تحقيقه وفقاً لما هو مكرس في مرجعياتنا القانونية

7 سنوات.. ومزيد من الجهد

الديمقراطية.

السنوات السبع التي انقضت في تجربة مجلس الأمة بينت أن استحداثه كان في واقع الأمر خياراً سديداً. لأن هذه الهيئة الدستورية أعطت الأمان والثقة في مؤسسات الجمهورية. إلا أن هذه الهيئة الدستورية مع كل ما قدمته لا تزال في بداية الطريق وهو الأمر الذي يحتم على تركيبتها البشرية مزيداً من الجهد ومزيدا من العطاء لكي يتحقق ما علق عليها من آمال لبلوغ الغايات النبيلة التي أنشئت لأجلها.

انطلقت في الأيام الأخيرة جولات حوار مفيدة بين الحكومة وممثلي العمال ثم بين الحكومة وأرباب العمل في انتظار التئام الشمل في الثلاثية، وقد أفضت كافة حلقات هذا الحوار إلى التوصل إلى نتائج إيجابية.

ومن أيام قليلة أيضاً وجه السيد رئيس الحكومة الدعوة للحوار مع حركة العروش

وقفة تعاطف وتضامن مع ضحايا تسونامي

نود من هذا المنبر أن نعبّر عن مباركتنا للجهود الكبيرة التي يبذلها فخامة رئيس الجمهورية لإسماع صوت الجزائر وترك بصمات سياستها في كافة المحافل وكافة المناسبات وكل المنابر...

وهنا نود انتهاز الفرصة لكي نثمن مبادرة إشراك الجزائر ممثلة في فخامة الرئيس بوتفليقة في مراسيم توقيع اتفاقية السلام الخاصة بالسودان ونهنئ شعب السودان الشقيق بالنتيجة المتوصل إليها في نيروبي لاسترجاع السلام والأمن في جنوب السودان.

كما نهنئ شعب فلسطين على خياراته ونتمنى له التوفيق في اجتياز العقبات التي

باختتام الدورة الرابعة عشر العادية لمجلسنا يكون قد مضى على قيام مجلس الأمة سبع سنوات بكاملها. والموعد يعطينا الامكانية لتقديم بعض الخلاصات. ولعل أهم ما نستخلصه من ذلك هو كون مجلس الأمة أثبت وجوده كهيئة دستورية لها وزنها ومكانتها في الخريطة المؤسساتية للجزائر الحديثة، إذ خلال الفترة ساهم في تزويد البلاد بترسانة من القوانين الهامة وهو أدى دوره الدستوري كاملاً في مجال التشريع والرقابة وفي الأداء البرلماني عامة... كما أن وجوده أعطى البلاد منبراً وفضاء إضافياً للتعبير عن الرأي والموقف وعزز الاستقرار للبلاد وأسهم في تحقيق التوازن المؤسساتي وأثرى الممارسة

وقد تم الاستجابة لهذا النداء.

إننا بالمناسبة نبارك كافة خطوات الحوار وندعو لها بالتوفيق والنجاح.

ونعتقد أن الحوار وإن تنوعت مجالاته وتعددت أطرافه إلا أنه في النهاية يصب في خانة المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية ودعمها الشعب في أكثر من مناسبة...

إن ما يريحنا حقاً هذه الأيام هي الجدية التي تعمل بها الحكومة لتهيئة ملفات المشاريع الكبرى وان الأرقام الأولية التي رصدتها الدولة للموضوع لتجعلنا نتفاءل خيراً بمستقبل التنمية. وفي كل هذا فإننا نقدم كافة دعمنا لهذه الخطوات لما سيترتب عنها من آثار إيجابية تعود بالنفع والفائدة على الشعب...

تواجهه في استرجاع كامل حقوقه المشروعة في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ولن أنهي كلمتي دون الوقوف وقفة تعاطف وتضامن وترحم على كافة ضحايا الزلزال الذي ضرب منطقة شرق آسيا. آملين أن تتظافر الجهود الدولية عملياً للتخفيف من آلام ملايين رعايا هذه المنطقة الحساسة من العالم... و لن أنهي كلامي دون توجيه الشكر لكل الذين ساهموا في تحقيق نتيجة الجهد المتوصل إليه خلال هذه الدورة.

متمنيا للجميع عيداً مباركاً سعيدا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1 - القانون المعدل و المتمم للأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري

أعضاء عن المجلس يثيرون حق المستأجر واسترجاع مصداقية التعامل بالصكوك

وزير العدل حافظ الأختام يقدم مشروع القانون

في جلسة عامة عقدت يوم الخميس06 جانفي 2005 تم تقديم و مناقشة نص القانون المعدل و المتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ26 سبتمبر سنة 1975 ، المتضمن القانون التجاري، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح و حضرها السيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان.

قدم السيد الطيب بلعيز ، وزير العدل حافظ الأختام عرضا حول النص الذي يرتكز على أربعة محاور و هي :

◆ إدراج الإيجار التجاري في سياق إقتصاد السوق و هذا بإخضاع العلاقة بين المؤجر و المستأجر لحرية التعاقد و إلغاء المطالبة بالتعويض الإستحقاقي ، فإرادة المتعاقدين وحدها هي التي تحدد الشروط والحقوق و الواجبات بما فيها مدة العقد وغيرها ، ما عدا ما يتعلق منها بالمساس بالنظام العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام الجديدة لا تطبق على الإيجار الساري المفعول عند صدور هذا القانون ، تطبيقا لأحكام المادة 2 من القانون المدني.

◆ تعزيز الأحكام المتعلقة بالتصدي لاستعمال الشيك بدون رصيد ، وذلك بواسطة إرساء تدابير وقائية تتمثل في :

– مراجعة فهرس مركزية المستحقات غير المدفوعة قبل تسليم أول دفتر للصكوك.

– تبليغ مركزية المستحقات غير المدفوعة بكل عارض من عوارض الدفع يتعلق برصيد موجود أو رصيد غير كاف.

– النص على غرامة التبرئة تدفع من قبل الساحب عند ثبوت إخلاله ببعض الإلتزامات القانونية و التنظيمية المفروضة عليه عند استعمال الشيك.

◆ تكييف الأحكام المتعلقة بالتحويل والإقتطاع و بطاقة الدفع، و منحها الإطار التشريعي و القانوني.

◆ تكييف بعض أحكام القانون التجاري مع التشريع الخاص و الممارسات القضائية ، و ذلك بتعديل المادة 146 ،لإسناد مهمة مراقبة الدفاتر المتعلقة بالمحل التجاري لرئيس المحكمة عوض وكيل الجمهورية.

– تعديل المادة 169، بالإضافة المؤسسات الحرفية بالقيد في السجل التجاري ، واستبعاد الحرفيين من القيد في ذات السجل.

– تعديل المادة 170 ، بحذف مصطلح "**المؤسسات الإشتراكية**" وتعويضه بمصطلح "**المؤسسات العمومية الإقتصادية**".

– إحداث حكم استثنائي في النظام الإفلاسي (المادة 252مكرر).

– تعديل المادتين 414 و 502 من القانون التجاري ، بالنص على وسائل التبادل الإلكترونية لمواكبة التطور الذي يعرفه النظام المالي و المصرفي.

إنشغالات... وإستفسارات

تعرض السادة أعضاء المجلس أثناء مداخلاتهم إلى جملة من الإنشغالات والإستفسارات التي أثارتها دراسة هذا النص و منها على الخصوص التساؤلات التالية :

– ألا يشكل إلغاء ما يسمى بالتعويض الإستحقاقي كلية ، مساسا و إجحافا بحق المستأجر الذي غالبا ما يعتبر طرفا ضعيفا في العقد ، خاصة إذا ما أثبت أنه خلق قاعدة تجارية و شهرة للمحل التجاري الذي يستأجره؟

– يبدو أن الإجراءات التي جاء بها هذا القانون و المتعلقة بإعادة النظر في أحكام السندات المالية و الشيكات غير كافية لإسترجاع المصداقية للشيك كوسيلة وفاء و من ثمة ألا يبدو أنه من الضروري توفير المزيد من الإحتياطات و إيجاد آليات أخرى فعالة لرد الإعتبار لهذه الوسيلة (الشيك)؟

توضيح ممثل الحكومة

أوضح ممثل الحكومة بأن تحرير المحلات التجارية هو نتيجة طبيعية لتطبيق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين ، و بتأكيد فإنه سوف يكون حافزا للمتعاقدين للجوء إلى الموثقين من أجل تحرير عقود الإيجار في شكلها الرسمي ، مما يضمن حقوق الخزينة ، و الواقع أثبت أن التعويض الإستحقاقي غالبا ما يكون مرهقا للمؤجر و مجحفا في حقه .

أما عن الآليات الواجب إيجادها من أجل رد الإعتبار للشيك ، فإن هذا القانون بالإضافة إلى فرضه إجراءات و عقوبات صارمة على المتعاملين بالشيكات ، فإنه فرض أيضا على البنوك القيام بإجراءات و إحتياطات من شأنها ضبط هؤلاء المتلاعبين و ذلك بإنشاء بطاقة وطنية لتسجيل كل المعلومات الخاصة بهم باستغلال التكنولوجيات الحديثة.

خلاصة التقرير التكميلي

يعد تعديل و تتميم هذا القانون مكسبا لمنظومتنا التشريعية كونه جاء بقصد إلغاء ما يسمى تعويض الإستحقاق الذي كان يفرض على المؤجر بحكم قضائي ، بموجب القانون الساري المفعول ، و بإلغاء هذا التعويض سيتم تفعيل الإستثمار في مجال الوعاء العقاري الخاص مما يعود إيجابا على الحركة الإقتصادية الوطنية كما أنه من شأن هذا الإلغاء تحفيز المتعاقدين على اللجوء للتصريح بعقودهم أمام الموثق.

إستحدث هذا القانون إمكانية التسوية الودية بين الساحب و المسحوب عليه خلال مدة معينة بعد دفع غرامة التبرئة ، مما يحول دون المتابعة الجزائية ، و يخفف بذلك العبء على القضاء .

و أخيرا نص هذا القانون على إجراءات إحترازية و وقائية تقوم بها البنوك من شأنها رد الإعتبار للشيك كوسيلة وفاء و التحفيز على التعامل به.

2 - قانون البذور والشتائل والحيازة النباتية

الإنعاش الفلاحي يفرض حماية الأملاك النباتية

وزير الفلاحة والتنمية الريفية يقدم مشروع القانون

قام السيد السعيد بركات وزير الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم مشروع القانون المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية أمام أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الخميس 06 جانفي 2005 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وحضور السيد محمود خودري ، وزير العلاقات مع البرلمان.

وحسب السيد الوزير فإن مشروع القانون الذي تقدمت به دائرته الوزارية جاء تكملة لحلقة تعزيز وتحسين الترتيبات التشريعية والتنظيمية التي سبق وضعها . وهو يهدف أساسا إلى ضمان تطبيق الالتزامات الدولية التي تعهدت بلادنا باحترامها وتلك التي تمليها الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالبذور والشتائل وقوانين المنظمة العالمية للتجارة التي تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إليها مؤخرا من جهة أخرى.

أهداف القانون :

◆ تنظيم وإضفاء طابع المهنية على فرع البذور والشتائل الذي يمثل سوقا بقيمة 30مليار دينار جزائري.

◆ ضمان شروط الحماية الحيازة النباتية والمحافظة على حق الحائزين ، بوضع نظام عملي من شأنه صيانة سيادة الجزائر على الثروة الوراثية النباتية الفلاحية ويضمن في نفس الوقت حقوق الفلاحين.

◆ دعم استراتيجية الجزائر في مجال السياسة الوطنية للأمن الغذائي، ثم تعزيز إلتزاماتها تجاه المنظمة العالمية للتجارة.

انشغالات أعضاء مجلس الأمة

◆ خلال النقاش تركزت انشغالات أعضاء مجلس الأمة على النقاط التالية :

◆ ما مدى مطابقة حماية الحيازة النباتية للحماية الفكرية والصناعية؟

◆ هل اقتراح النص جاء تلبية لضرورة أملتها مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أم هو ضرورة حيوية للبلاد؟.

وفي رده على انشغالات أعضاء المجلس أوضح ممثل الحكومة بإن الانعاش الفلاحي الذي تعرفه الجزائر يفرض سن قانون يتعلق بحماية الأملاك النباتية خاصة وأن البلاد تفتقر إلى نص يحميها باستثناء

بعض النصوص التنظيمية.

ومن جهة أخرى أكد أن هذا القانون يمثل عامل قوة في مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو مع أي منظمة أخرى في هذا الإطار.

وحول ضرورة انشاء بنك للموارد الوراثية أجاب السيد بركات بأنه في ظل توفر الجزائر على أعداد كبيرة من البذور وعدم وجود إحصائيات في هذا المجال أصبح وجود مؤسسة من هذا النوع أمرا ضروريا كما أن النص يمكن كل من لديه معلومات بان يسجلها فيه..مضيفا بأن الوزارة قد حولت معهدين لمراكز بحوث ومنحت باحثيها الامكانية الضرورية بغية القضاء على ظاهرة تسرب الباحثين الجزائريين إلى الخارج.

وعلى ضوء هذا النقاش اجتمعت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة برئاسة السيد ميلود حبشي واعدت التقرير التكميلي الذي تضمن التوصيات التالية :

توصيات اللجنة

-فيما يخص الأصناف النباتية الرئيسية التي لها سمعة وطنية ودولية ، ترى اللجنة ضرورة منحها اهتماما خاصا ومتميزا كقلة نور مثلا

-تلح اللجنة على ضرورة إنشاء بنك للموارد النباتية الوراثية للفلاحة وبخاصة الموارد الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية.

-الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا النص في اقرب وقت ممكن.

-دعم المؤسسات التي تسهر على متابعة قطاع البذور والشتائل بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية وعلى الأخص عبر نقاط العبور المختلفة

-تحفيز الباحثين والمخترعين بمنحهم إمكانيات مادية لازمة لتشجيعهم من جهة وتحسين وضعهم الاجتماعي والمادي من جهة أخرى بدلا من تشجيع المؤسسات التي يعملون بها.

-الإسراع في إصدار القانون الأساسي للبحوث لتنظيم واستقرار الباحثين

إعطاء صفة القوة العمومية لسلك مفتشي التقنية النباتية للقيام بمهامهم المنوطة بهم على أحسن وجه.

هذا وقد صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأحد 9 جانفي 2005.

3 - نص القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما

"من أجل مواكبة المستجدات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"

كان نص القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما محل نقاش الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة يوم الخميس 6 جانفي 2005.

استهلت الأشغال بعرض قدمه ممثل الحكومة السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام.

حيث أوضح فيه بأن مضمون النص يهدف إلى مواكبة المستجدات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ونظرا لأهمية النص سنقدم محاوره الخمسة كما جاءت في التقرير التكميلي الذي عرضته اللجنة المختصة حول نص القانون :

المحور الأول :

يتضمن أحكاما جديدة جاءت بغرض تكميل الأحكام المتعلقة بجرائم تبييض الأموال والإرهاب الواردة في قانون العقوبات الساري المفعول ، وتعلقت خاصة بتعريف المصطلحات الواردة فيه ولاسيما مصطلحات : تبييض الأموال ، تمويل الإرهاب وخلية الاستعلام المالي.

المحور الثاني

يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بوضع تدابير والنص على التزامات قانونية تقع على عاتق البنوك والمؤسسات المالية ومسيريها وأعوانها.

كما أعطيت صلاحيات واسعة للجنة المصرفية لبنك الجزائر التي يقع عليها عبء إبلاغ الهيئة المتخصصة المكلفة بالاستعلام المالي بجميع العمليات المصرفية التي يشتبه في عدم شرعية مصدرها أو يتوقع أن تكون موجهة إلى تمويل الإرهاب.

المحور الثالث :

يتعلق بعمليات الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ، لأجل هذا أعطى النص صلاحيات لخلية الاستعلام المالي التي تتلقى الإطارات بالشبهة ،

تمكنها من تحليل ومعالجة المعلومات التي تبلغ إليها وتجميع المعطيات التي تسمح بالكشف عن مصدر الأموال والعمليات المصرفية ، ثم تحيل الملف إلى وكيل الجمهورية المختص في حالة احتمال وجود جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب ، ولهذه الخلية الحق في أن تعترض على تنفيذ أية عملية بنكية لمدة محدّدة ، متى وجدت شبهات توحي بقيام جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب

وقد حدد النص الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الواقع على عاتقهم واجب الاخطارات المذكور أعلاه وذلك تحت طائلة المتابعة الجزائية في حالة الامتناع عمدا عن الإبلاغ ،وتم إعفاء هؤلاء الأشخاص من الاعتداء على السر المهني أو السر البنكي في مواجهة خلية الاستعلام المالي وكذا من المسؤولية الجزائية أو الإدارية أو المدنية.

المحور الرابع :

يتعلق بالتعاون الدولي بين السلطات القضائية الجزائرية والأجنبية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة ومن جهة أخرى يتوسع نطاق التعاون الدولي ، ليشمل الهيئة المكلفة بالاستعلام المالي وبنك الجزائر واللجنة المصرفية ، مع الهيئات المماثلة لها في الدول الأجنبية ، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل ، وعدم المساس بالنظام العام ، والسيادة الوطنية ، والأمن والمصالح الاساسية لبلادنا

المحور الخامس :

تضمن الأحكام الجزائية في أربع مواد ، حددت بموجبها الغرامات المالية المسلطة على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها منها عدم استعمال الشيك في الحالات الذي يلزم القانون التعامل به ، عدم إخطار الهيئة المكلفة بالاستعلام المالي بالعمليات المشتبه فيها ، مخالفة تدابير الوقاية من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

مداخلات أعضاء المجلس

◆ ألا يعتبر توقيف المعاملات البنكية المشكوك فيها في المادة 72 تعطيلا لعملية الصرف في عالم ما يميزه هو السرعة ومن يتحمل هذه الخسائر إذا ما أثبتت سلامة المعاملات.

◆ ألا تمثل مسألة حسن النية ذريعة ممكن أن يتخذها بعض عمال المصارف لتعطيل مصالح الزبائن.

◆ ألا يوجد تناقض بين مضمون المادة 19 التي تصنف المحامين والموثقين ضمن فئة الأشخاص العلمين بالاخطار بالشبهة في حين أنهم ملزمون قانونيا بالحفاظ على أسرار موكليهم

رد ممثل الحكومة

◆ فيما يخص الأضرار المترتبة عن اكتشاف سلامة المعاملات البنكية أوضح السيد الوزير بأن قانون الإجراءات المدنية يكفل للمتضررين أحقية التعويض في حالة سلامة معاملاتهم.

◆ وفيما يتعلق بالالتزام بواجب السرية من قبل فئة المحامين والموثقين فقد أوضح السيد بلعيز أن هؤلاء ملزمون بواجب الأخطار في حالة الاستشارة فقط وليس في حالة الدفاع.

وعلى ضوء هذا النقاش اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان وأعدت تقريرها التكميلي الذي جاء بالتوصيات التالية :

1- ضرورة توفير المزيد من الآليات للتصدي لهذه الظاهرة كإنشاء مصارف خاصة وذلك لمواجهة السوق الموازية التي تحتل حوالي 40 بالمائة من السوق الوطنية ولمحاولة امتصاص الكتلة النقدية الضخمة التي يتم تداولها خارج البنوك والمصارف.

2- مراعاة الواقع الاقتصادي أثناء إصدار التنظيم المحدد لمبلغ الدفع المنصوص عليه في المادة 6 من هذا القانون ، حتى لا يكون هذا الإجراء سببا في نفور المتعاملين.

3- الحرص على إضفاء المرونة اللازمة أثناء تطبيق أحكام هذا القانون وجعله حافزا للمتعاملين الوطنيين والأجانب للتعامل مع مؤسساتنا المالية والمصرفية بكل ثقة وطمأنينة.

4 - قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين

اللجنة المختصة توصي ب:

1- إشراك وتفعيل المجتمع المدني والمؤسسات الإجتماعية التي لها علاقة بالتكوين والتعليم
2- سياسة عقابية جديدة
3- إعادة إدماج إجتماعي للمحبوسين.

كما كان أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 06 جانفي 2005 على موعد مع جلسة دراسة ومناقشة نص القانون المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين ، والتي إستمعوا فيها في البداية لعرض حول النص قدمه السيد الطيب بلعيز ، وزير العدل حافظ الأختام ، ممثلا للحكومة ، حيث أوضح الوزير أن الأحكام الواردة فيه تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لقطاع العدالة و إصلاحها لما لها من علاقة بحقوق الإنسان و صون كرامة المحبوس ، كما أن النص تكفل بإعادة النظر في بعض المفاهيم المتعلقة بسياستنا العقابية و جعلها تتوافق مع المقاييس الدولية ، و على هذا الأساس ارتكز نص هذا القانون على المحاور التالية :

◆ توسيع مجالات تدخل إدارة السجون بتمكينها من تطبيق العقوبات البديلة إضافة إلى العقوبات السالبة للحرية ، وإبرام الإتفاقيات مع الهيئات العمومية والخاصة ، قصد تحسين تسيير المؤسسات العقابية.

◆ إنشاء لجان و هيئات جديدة تتولى السهر على تطبيق السياسة العقابية الجديدة وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين .

◆ التدابير التي تدخل في إطار تدعيم المحبوس و أنسنة معاملته

◆ التدابير الخاصة بالتكفل بفئة الأحداث والنساء ، و هذا بجعل ظروف الإحتباس أكثر ملائمة حسب كل فئة .

◆ التدابير الصحية التي ستتخذ لفائدة المحبوسين .

◆ التدابير الجديدة المدرجة قصد أنسنة النظام العقابي المطبقة على فئة المحكوم عليهم بالإعدام .

◆ تدعيم الصلاحيات المخولة لقاضي تطبيق العقوبات في إتخاذ القرار في مجال تفريد و تكييف العقوبة بواسطة جملة من التدابير .

◆ توضيح و تدقيق نطاق و مهام موظفي السجون والقواعد التي تنظم كيفيات تدخل قوات حفظ الأمن داخل المؤسسات العقابية والجهة المختصة بإصدار التسخيرة.

◆ تدابير جديدة تخص تفريد المعاملة وتكييف العقوبة و من هذه التدابير على سبيل المثال ، منح رخص الخروج لأسباب إستثنائية أو إنسانية ، إقرار نظام إجازة الخروج لمدة محددة كمكافأة عن حسن السلوك ، إقرار نظام التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة لمدة محددة لأسباب صحية أو تربوية ..إلخ.

◆ معاقبة الأشخاص الذين يدخلون إلى المؤسسات العقابية مواد خطيرة أو أسلحة ، مع تشديد العقوبة إذا كان الفاعل أو الشريك من الأشخاص الذين يتصلون بالمحبوسين بحكم وظيفتهم.

وهي تدابير وإجراءات كانت محل مناقشة مستفيضة خلال الجلسة

بعد الإستماع إلى عرض الوزير عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان إجتماعا أعدت على ضوئه التقرير التكميلي الذي تضمن مايلي :

◆ إن هذا القانون يشكل لبنة أساسية في إصلاح قطاع العدالة و جاء ليجسد سياسة عقابية تتبنى أحدث النظريات في علم الإجرام و العقاب ، و لكي يحقق هذا القانون الغاية المرجوة منه و هي ترشيد وحماية حقوق السجين كإنسان ثم العمل على إعادة تربيته و تكوينه و تأهيله فالإدماج في المجتمع، يجب توفير الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لذلك و عليه فاللجنة توصي بـ:

أولا: إنجاز مزيد من مؤسسات الوقاية ، ومؤسسات إعادة التربية ومؤسسات إعادة التأهيل والمراكز المتخصصة لإستقبال النساء لمواجهة ظاهرة الإكتضاض التي يترتب عليها تدهور في خدمة و تربية و تأهيل و معاملة السجناء.

ثانيا: إنشاء جناح صحي على مستوى كل مؤسسة عقابية يضمن التكفل بصحة المساجين و الوقاية من الأمراض .

ثالثا: تكثيف برامج تكوين و رسكلة موظفي و أعوان و حراس و ضباط إدارة السجون داخل المعاهد الوطنية أو الأجنبية.

رابعا: إشراك و تفعيل المجتمع المدني والمؤسسات الإجتماعية التي لها علاقة بالتكوين و التعليم في إعادة إصلاح المساجين و تأهيلهم للإدماج.

خامسا: منح إختصاص الفصل في طلب دمج العقوبة أثناء مراجعة قانون الإجراءات الجزائية مستقبلا إلى قاضي تطبيق العقوبات بدل الجهة القضائية للحكم كما هو معمول به حاليا.

ليصادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على نص القانون في جلسة عامة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح يوم الأحد 09 جانفي 2005. □

تجديد هياكل المجلس

جرت في الأسابيع الأخيرة عملية تجديد هياكل المجلس وقد أسفرت هذه العملية عن النتائج التالية:

نواب الرئيس المجلس

السيدة زهرة ظريف بيطاط — السيد عبد الرزاق بوحارة — السيد رمضان عز الدين بوستة — السيد الصديق شهاب — السيد حود موسة الصدو محمد مدني

رؤساء اللجان الدائمة

رؤساء الكتل البرلمانية

السيد محمد حريزي

محادثات برلمانية بأبعاد اقتصادية

وفد برلماني بولوني في الجزائر:

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح ،رئيس مجلس الأمة قام وفد برلماني بولوني بقيادة السيد Longin Pastusiak رئيس مجلس الشيوخ مرفوقا بعدد من رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية البولونية بزيارة رسمية إلى الجزائر. السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة كان قد أدى بدوره زيارة إلى بولونيا في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 04 ديسمبر 2004.

محادثات بمقر المجلس
"تقارب في وجهات النظر"

تميزت هذه الزيارة بالمحادثات التي جمعت الوفدين الجزائري والبولوني بمقر المجلس يوم الإثنين 14 فيفري 2005.

وفي الكلمة التي ألقاها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة استعرض ما وصلت إليه الجزائر في مجال إرساء المؤسسات وتحقيق التعددية كما أشار إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر ومازالت والمؤشرات الإيجابية في هذا المجال مؤكدا في نفس الوقت مساندة البرلمان بغرفتيه والطبقة السياسية لبرنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الرامي إلى تحقيق الأمن والاستقرار من خلال سياسة الوئام المدني وتمكين الجزائر من النهوض اقتصاديا . و فيما يخص القضايا الدولية ذكر رئيس المجلس بموقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية مؤكدا أن المعالجة السلمية لهاته القضية يجب أن تكون في إطار الشرعية الدولية وفي هذا السياق أشار إلى ضرورة حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة والمتمثلة في إقامة دولتهم المستقلة . وأما عن الوضع في العراق فقد جدد موقف الجزائر من هات القضية والمتمثل في وحدة العراق وسيادة شعبه و حقه في انتخاب قيادته.

من جهته نوه رئيس مجلس الشيوخ البولوني بنوعية العلاقات القائمة بين بلاده والجزائر معربا عن إعجابه بمستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه الجزائر كما أعرب عن أمله في أن يتواصل الحوار والتشاور بين هيئته ومجلس الأمة مؤكدا تقدير بلاده لجهود الجزائر في مكافحة الإرهاب ودعمها لدعوة هذه الأخيرة إلى عقد مؤتمر دولي حوله

ملتقى رجال الأعمال البولونيين والجزائريين
"لفرص استثمار واعدة"

و في إطار هذه الزيارة تم تنظيم ملتقى اقتصادي جمع رجال أعمال جزائريين ورؤساء مؤسسات اقتصادية ونظراءهم البولونيين .

اللقاء الذي نظم بهدف تفعيل أسس الشراكة بين البلدين حضره السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ونظيره البولوني السيد لونجن باستوسياك والسيد عبد الحميد تمار ، المستشار الاقتصادي للسيد رئيس الجمهورية وأعضاء من البرلمان الجزائري .

تدخل رئيس مجلس الأمة بالمناسبة معبرا في كلمة افتتاح المنتدى عن اهتمام الجزائر الخاص بالتجربة البولونية التي تعتبر الأقرب لمثيلتها الجزائرية مضيفا أن المبادلات بين البلدين عرفت تراجعا وجب استدراكه عن طريق تكثيف عمليات الشراكة خاصة بالاستناد إلى موقع بولونيا المنظمة مؤخرا للاتحاد الأوربي.

وردا على ذلك أكد رئيس مجلس الشيوخ البولوني أن بولونيا تولي أهمية كبرى للتطوير المستمر للمبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع الجزائر .

ثم قدم السيد باستوسياك عرضا عن الواقع الاقتصادي لبلاده مشيرا إلى أنه اليوم يقوم على أسس مستقرة ولكن أهم مشكل يواجهه هو ترقية تنافسيته على المستوى الأوربي و الدولي .

أما السيد عبد الحميد تمار فقد ذكر في تدخله بأهم النتائج التي حققها مسار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية منذ انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية والتي تجلت في الاستقرار الأمني والاقتصادي مؤكدا أن إستراتيجية الجزائر الاقتصادية ترتكز عل بعدين رئيسين : الأول هو النفقات العمومية حيث خصصت لها مبالغ هامة(7.5 ملايير دولار) وجهت إلى إعادة البناء كما قال ، مشيرا إلى أن المخطط الخماسي القادم (50 مليار دولار) ستكون له أهداف تمكن الاقتصاد الوطني من الاندماج في الفضاء الأوروبي عبر منطقة التبادل الحر مع أوروبا مغتنما الفرصة لحث المستثمرين البولونيين على المساهمة في تجسيد هذا المخطط مثل : الطريق السيار شرق غرب، محطات تحلية مياه البحر، والهياكل القاعدية للاتصالات للاستثمار في الجزائر.

أما البعد الثاني الذي تحدث عنه مستشار رئيس الجمهورية فتعلق بإنعاش الاقتصاد والذي عملت الجزائر على تحقيقه من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطهير البنوك وخفض نسب الفائدة 6 بالمائة و8 بالمائة واستقرار نسبة الصرف.

تجدر الإشارة إلى أن السيد عبد القادر بن صالح كان قد تحدث في كلمته الملقاة بمناسبة افتتاح دورة الربيع يوم الأربعاء 02 مارس 2005 عن هذا المنتدى

معتبرا إياه سابقة إيجابية يجب تكرارها ومما أكده رئيس مجلس الأمة على الخصوص :

" وبهذا الصدد فإننا نسجل السابقة الإيجابية التي جاءت بها زيارة رئيس مجلس الشيوخ البولوني لبلادنا والتي مزجت ما بين العمل البرلماني العادي من جهة والمساهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية لبلادنا مع هذا البلد الصديق (من جهة ثانية) من خلال مشاركة رجال الأعمال البولنديين الذين رافقوا الوفد المذكور ونظموا أثناءها منتدى مع نظرائهم الجزائريين وخرجوا بنتائج إيجابية وجدت ترجمتها العملية في إبرام العديد من العقود الهامة الأمر الذي أعطى الخصوصية والتميز لهذه الزيارة كونها مثلت السابقة التي نتمنى تكرارها مع الآخرين.

"رغبة أكيدة في التعاون"

تتويجا لزيارة الوفد البولوني للجزائر عقد السيد لونجين باستوسياك رئيس مجلس الشيوخ البولوني والسيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ندوة صحفية مشتركة كانت فرصة لتجديد نوايا البلدين في التعاون وتجسيد نتائج المباحثات واللقاءات المنعقدة على أرض الواقع كما عبر الطرفان مرة ثانية عن مواقفهما من الأوضاع الدولية والنزاعات الإقليمية.

لقاءات واستقبالات

التقى سيد لونجين باستوياك رئيس مجلس الشيوخ البولوني خلال زيارته للجزائر كلا من السادة :

عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني

السيد احمد أويحي رئيس الحكومة ، السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية، والسيد نور الدين يزيد زرهوني ، وزيرالدولة وزير الداخليةو الجماعات المحلية.

هاته اللقاءات كانت فرصة لاستعراض مختلف المواضيع المشتركة والتعبير عن مواقف البلدين من القضايا الدولية الراهنة حيث صرح رئيس مجلس الشيوخ البولوني بخصوص العراق أن بلده تنوي تقليص وجودها فيها خلال هاته السنة.

وكان رئيس مجلس الشيوخ البولوني قد خص باستقبال السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية يوم 15 فيفري 2005 حضره السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة.

الوفد البولوني في ضيافة مدينة غرداية

قام الوفد البرلماني البولوني بزيارة إلى مدينة غرداية وقد رافق الوفد خلال جولته هذه نائب رئيس مجلس الأمة السيد عبد الرزاق بوحارة وعدد من أعضاء المجلس وكان في استقبالهم السيد والي ولاية غرداية والسلطات المحلية.

بطاقة تعريف

البرلمان البولوني

أ-الغرفة السفلى

التسمية : Sejm

الرئيس : Mr Wlodzimierz Cimoszewicz

الأمين العام : Mr Jozef Mikosa

عدد الأعضاء : 460 عضوا (ينتخبون عن طريق الاقتراع العلني المباشر)

عدد النساء : 93 عضوا (20.22%)

مدة العهدة : 04 سنوات

آخر تجديد 23 سبتمبر 2001

الخريطة السياسية : 1- تحالف اليسار الديمقراطي (SLD) + الاتحاد العمالي (UP) : 216 عضوا

2 - أرضية العمل المدني : 65 عضوا

3 - الدفاع الذاتي : 53 عضوا

4 - القانون والعدالة (PIS) : 44 عضوا

5- الحزب الفلاحي البولوني (PSL) : 42 عضوا

6-رابطة العائلات (LRP) : 38 عضوا

7-الأقلية الألمانية Basse Selesie : 02 أعضاء

ب- الغرفة العليا:

التسمية الأصلية : Senat

الرئيس : السيد لونجن باستوسياك Mr Longin Pastusiak

الأمين العام : السيد آدم فيتالاك Mr Adam Witalec

عدد الأعضاء : 100 عضوا (ينتخبون عن طريق الاقتراع العلني المباشر)

عدد النساء : 23 عضوا (23%)

مدة العهدة : 04 سنوات

آخر تجديد 23 سبتمبر 2001.

الخريطة السياسية :

1- تحالف اليسار الديمقراطي (SLD) + الاتحاد العمالي UP : 15عضوا

2- 2001 Senat Blok : 15 عضوا

3- حزب الفلاحين البولونيين (PSL) : 04 أعضاء

4- رابطة العائلات(LRP) : 02 أعضاء

5- مستقلون : 02 أعضاء

6- آخرون : 02 أعضاء

الطبيعة القانونية للدولة :

جمهورية منذ 01 جانفي 1999 ، فبولونيا مقسمة على 16 مقاطعة ، والجمهورية الثالثة (الحالية) انبثقت عن استفتاء دستور 1997 ، ويتركز على برلمان من غرفتين (Senatet Dete) ويملك رئيس الجمهورية حق الفيتو.

اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

جرت بالعاصمة اللبنانية بيروت ما بين 07 و10 فيفري 2005 أشغال الدورة الثانية عشر للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وقد مثل مجلس الأمة في هاته الأشغال السيد محي الدين عميمور عضو مجلس الأمة.

خصص الاجتماع لدراسة جدول الاعمال المقترح:

1- تقرير الأمين العام
2- دراسة واعتماد تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مشروع لائحة موظفي الاتحاد.
3- دراسة تشكيل لجان نوعية دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات الاتحاد.
4- مناقشة المسائل العامة في القدس الشريف وفلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة
5- الوضع في العراق
6- مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة
7- دعم الجهود الرامية لاقامة حوار بين البرلمانيين الإسلاميين والغربيين
8- تأثيرات العولمة على اقتصاديات الدول النامية خاصة الإسلامية منها.
9- استحداث صندوق للتضامن الإسلامي
10- دفع الحوار بين الحضارات
11- حقوق الإنسان.

يذكر أن الدكتور محي الدين عميمور قد اختير لنيابة رئاسة الدورة الثامنة لمجلس اتحاد برلمانات دول المؤتمر الإسلامي التي ستعقد في النصف الأول من شهر أفريل 2006 ممثلاً للمجموعة العربية.

الندوة الرابعة للأمن والتعاون المتوسطي

وشاركت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائبة رئيس مجلس الأمة، والسيد حاج سليمان عابد، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة في الندوة الرابعة للأمن والتعاون المتوسطي التي انعقدت بمدينة نوبلي اليونانية وذلك يومي 06و07 فيفري 2005 وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة جدول الأعمال الآتي

1- المصادقة على قوانين الجمعية البرلمانية للمتوسط
2- المسائل المتعلقة بالجوانب المادية والمالية للجمعية البرلمانية للمتوسط
3- اختيار مكان وتوقيت انعقاد الدورة الافتتاحية للجمعية البرلمانية للمتوسط
4- اختتام مسار لجنة الأمن والتعاون المتوسطي

8 مارس

اليوم العالمي للمرأة

في عيد المرأة : مجلس وطني للمرأة .. و قانون لرعاية الطفولة

" إذا كان الربيع عرساً للطبيعة ..
فإنكن عرساً للدنيا "

في عيد المرأة: 8 مارس

مجلس وطني للمرأة.. وقانون لرعاية الطفولة

" إذا كان الربيع عرسا للطبيعة .. فإنكم عرسا للدنيا "

أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عن التنصيب الرسمي للمجلس الوطني للمرأة الذي نص عليه المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1997.

كما أعلن في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عن إصدار إجراءات عفو لفائدة المحكوم عليهن خاصة منهن القاصرات و التي يبلغن من العمر ستين سنة فما فوق .

و أعلن " **عن التصديق في القريب العاجل على البرتوكول الإفريقي الإضافي المتعلق بحقوق المرأة الذي وقعته الجزائر أثناء قمة الإتحاد الإفريقي المنعقدة بمابوتو في يوليو 2003** ".

واستكمالا للترسانة القانونية التي تتعلق بحقوق الإنسان والمرأة أوضح رئيس الدولة أن الحكومة على وشك دراسة قانون خاص يتعلق برعاية وعناية الطفولة من جميع جوانبها مشيراً إلى أن هناك علاقة جدلية ما بين حقوق المرأة بالذات و حقوق الطفولة بما تطرحه من قضايا خطيرة ،أصبح كما قال لزاماً علينا أن نهتم بها ونجد لها حلا مهما تعقدت .

و ما هذه الإجراءات كما أوضح الرئيس بوتفليقة " **سوى برهان على صدق بلادنا بالترقية التدريجية لوضعية المرأة و كذا على تصميم السلطات العمومية على مواصلة ترسيخ قيم الصفح الجميل والوئام و التناغم مع العصر** ".

و تندرج هذه الإجراءات كما أضاف ضمن الإجراءات الواردة في التقرير السنوي 2004 حول التنمية البشرية في العالم العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي سينطلق تطبيقه خلال الشهر الجاري .

معبراً أن الخطوات الإيجابية التي تمثلت في المستجدات المتعلقة بقانوني الأسرة والجنسية و أن المرأة الواعية المتعلقة والمثقفة هي التي تدفع بعجلة المجتمع إلى الأمام . و أنها الضامن الأساسي و الأول للتوازن و الانسجام لأن علاقتها مع النشء الجديد علاقة عضوية . فعلى عاتقها كما قال " **الثقل الأكبر من أجل تلقينه وهو القادم البريء أصول النضال وأسس الحضارة و طرق التعامل** ".

من جهة أخرى أكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن طريق المصالحة الوطنية التي عزمنا اشاعتها في بلدنا هو الطريق الوحيد لتحرير الشعب الجزائري من أثقال و أدران الأزمة و انبعاث إرادة بناء الحاضر و المستقبل بعزم و ثبات مشيدا بمواقف المرأة التي أبدتها إزاء المخاطر دون ارتياب أو تردد لأنها كانت كما أضاف تؤمن بالجزائر المعافاة.

كما أكد رئيس الدولة أنه من الحق الراسخ والثابت للنساء العيش في جزائر آمنة مستقرة متوثبة إلى المستقبل .

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 08 مارس ، أقام السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة حفل استقبال على شرف النساء العاملات والإطارات بالمجلس. حضر الحفل السيدات عضوات مجلس الأمة وأعضاء من المكتب

المرأة الجزائرية وفية للتقاليد ومتطلعة إلى أداء دورها في المجتمع

مجلة "مجلس الأمة" توجهت برغبتها للسيدات عضوات البرلمان بغرفتيه و السيدات الوزيرات لأخذ رأيهن فيما أحرزته المرأة الجزائرية من مكانة في المجتمع و ما يتطلعن إليه في هذا المجال ، و تلقت مساهمتي السيدتين الوزيرتين ، نوارة سعدية جعفر ، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمرأة و قضايا الأسرة و سكينة مساعدي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج.. و المجلة إذ تنشر هاتين المساهمتين تأمل في إفساح المجال في الأعداد القادمة للمرأة عضوة في البرلمان .. أو وزيرة .. أو ناشطة في المجتمع المدني .. أو متميزة في أحد حقول النشاط الوطني للحديث عن شؤون المجتمع .. و الأسرة والمرأة.

... السيدة سكينة مساعدي

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج

في كل عام نستعيد الذكرى ، نتذكر ذلك الحدث الذي وقع في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1857 ، عندما طالبت مجموعة من النساء العاملات في المصانع بحقوقها، وهي المطالبة التي تطورت في بلدان أخرى فيما بعد إلى المطالبة بالحقوق السياسية بما فيها الحق في الانتخاب ثم الحق في الترشح.

وفي ذلك الوقت كانت المرأة الجزائرية مثل شقيقها الرجل ، تزرح تحت نير الاستعمار فاستلبت منها كل الحقوق التي كانت تتمتع بها قبل ذلك ، من الحق في

نضال المرأة مستمر في جميع المجالات

التعلم الذي أصبح مقتصرا على فئات محدودة من المجتمع ككل ، وليس على المرأة وحدها ، إلى الحق في العمل بما فيه العمل السياسي ، بعد أن كانت قبل الفترة الاستعمارية ، تقود الرجال في أعلى مراتب المسؤولية كما هو الحال مع الكاهنة ، التي حكمت قومها البربر ما يزيد عن ثلاثين عاما قبل الفتح الإسلامي في هذه الربوع من وطننا العزيز.

ولقد قامت المرأة أثناء الاحتلال بخوض معارك بطولية إلى جانب أشجع الرجال ، بل إنها قادت مقاومات ضد المستعمر مثلما هو الحال مع البطلة لالا فاطمة نسومر.

إنه لا يمكن لأي كان أن ينكر ما قامت به المرأة الجزائرية من بطولات خارقة ، ومن أعمال جليلة أثناء الثورة المسلحة التي توجت بالاستقلال الوطني

وبعد استعادة الوطن لاستقلاله وسيادته ، ساهمت المرأة في مختلف مجالات البناء والتشييد ، وتولت مسؤوليات جمة إلى جانب أخيها الرجل ، في التعليم ، في الصحة ، وفي مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وأصبحت قاضية تفصل في أعقد المسائل القانونية والإنسانية البالغة الدقة ، ثم أصبحت جندية ، بل وضابطة سامية في الجيش والدرك و الأمن الوطني.

واستمر نضال المرأة الجزائرية في جميع الميادين لافتكاك حقوقها التي منحتها النصوص القانونية والشرعية ، فتبوأت أعلى المراتب ، وانتقلت من مديرة إلى وزيرة وسفيرة ، بل وصارت رئيسة حزب سياسي تترشح للانتخابات الرئاسية وتحوز أصواتا لم تحزها شخصيات وطنية و أحزاب أخرى تنشط في الساحة ، وتظن أنها من الوزن السياسي الثقيل.

إننا نقول بافتخار لكل الذين يريدون اليوم إعطاءنا الدروس ، بشأن حرية المرأة ، إن المرأة الجزائرية حرة في شتى المجالات بما فيها تبوء أعلى المراتب قبل أن تتمكن زميلتها في أمريكا وأوروبا حتى من ممارسة أبسط الحقوق ، بما فيها حق العمل أو العدالة في الأجور بين الذكر والأنثى التي لم تصل إليها مجتمعات في أوروبا ذاتها ، إلى يومنا هذا ، فما بالك بالانتخاب ، وأنها كانت سيدة قومها عندما كان الأخرون يعتبرونها مجرد ديكور.

فليبحثوا عن حرية المرأة في بلدان أخرى غير الجزائر ، لأن الحرية تفتك و لا تمنح فقط وقد انتزعت المرأة الجزائرية حريتها وحرية شعبها من قوة استطانية تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان

... السيدة نوارة سعدية جعفر

الوزير المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة

يعتبر الثامن مارس نقطة تحول في مسار نضال طويل و مستمر ضد الظلم و التمييز الذي تمجه الفطرة البشرية أيا كان مصدره، مبرره وغايته .

إن المرأة الجزائرية من خلال مشاركتها

البطولية في مقاومة الاحتلال والتصدي للإرهاب والمساهمة بفعالية في التنمية الوطنية تعطي للثامن مارس بعدا لا يقتصر على الجانب الإحتفالي المعتاد وإنما يتعداه ليشمل عملية التقييم و التطلع إلى ما هو افضل و أكثر عدلا في إطار ممارسة حقوق المواطنة

والمساواة و هي عماد حقوق الإنسان كلها والمؤشر الأكبر للتنمية البشرية .

وبالنظر إلى قدرات المرأة الجزائرية و حضورها البارز في ميادين مختلفة كالتعليم و الصحة والقضاء بفضل ما توفره الدولة من دعم واضح واهتمام جلي فإن انجازات معتبرة سجلت في رصيد المرأة الجزائرية في مجالات أخذ القرار و الأعمال و غيرها من المجالات لكن المسافة الفاصلة بين الواقع و التطلع المستحق نحو توسيع و تنويع مشاركة المرأة تظل بحاجة إلى خطوات تقارب إضافية يؤسس لها على الخصوص و بتعاون وتنسيق المجتمع المدني بعمل جواري – ميداني للرصد والمتابعة و المطالبة والأحزاب السياسية بتشجيع

المناسبة يجب أن تكون محطة للتقييم إلى جانب بعدها الإحتفالي

و توسيع انخراط النساء ومشاركتهن في مناصب المسؤولية .

و لما كان مبدأ المساواة المكرس دستوريا يعاني إجحافا في الواقع بسبب ذهنيات نمطية تسير في الإتجاه المعاكس لمسار التنمية و التقدم، فإن المجتمع كله و خاصة الأسرة و المدرسة و وسائل الإعلام ، معني بعملية التنشئة السوية للأجيال قصد توسيع دائرة الوعي والتسابق نحو المجد و العلا بكفاءات و مهارات الرجال والنساء على حد السواء

تمنياتي بكل الخير و بتمام التألق للمرأة الجزائرية ، أما ، أختا ، زوجة ، وبنتا في حضن الوطن المفدى

الوفدان البرلمانيان، الإسباني والبريطاني:

- يتوقفان عند تقدم التجربة المؤسساتية في الجزائر

- ويشيدان بمواقف الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب

رئيس مجلس النواب الإسباني

◆ استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم الخميس 13 جانفي 2005 ، رئيس مجلس النواب الإسباني السيد مانويل مارين غونثاليث (Manuel Marin Gonzalez).

المحادثات التي جرت بمقر مجلس الأمة تمحورت حول العلاقات الجزائرية الإسبانية و التي وصفت بالمميزة لما للبلدين من قواسم مشتركة تسمح بترجمة التعاون إلى مبادرات و إجراءات ملموسة ، و تدعيمه في جميع الميادين لا سيما الإقتصادية و التجارية منها على ضوء الإتفاق الإستراتيجي في مجال الطاقة بين الجزائر وإسبانيا .

و قد أعرب رئيس مجلس النواب الإسباني خلال هذه المحادثات عن إرتياح بلاده لتحسن الوضع الأمني بالجزائر و التحولات الإيجابية التي يعرفها المجتمع الجزائري في المجالين السياسي الديمقراطي التعددي و سير الإصلاحات الإقتصادية كما تم التطرق إلى قضية الصحراء الغربية من حيث أنها قضية تصفية استعمار وينبغي التعامل معها لا سيما في المحافل الدولية والبرلمانية وفق لوائح و قرارات الأمم المتحدة ، الجانبان إستعرضا أيضا قضايا دولية أخرى ذات إهتمام مشترك و منها قضايا الأمن و التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط ، الحوار البرلماني في إطار مجموعة 5+5 و الشراكة الجزائرية الأوروبية و رفع مستوى العلاقات البرلمانية و تكثيف الإتصالات لمزيد من الحوار و التشاور بين البلدين.

وفد برلماني من مجلس العموم البريطاني

◆ و إستقبل يوم الإثنين 07 فيفري 2004 وفداً برلمانياً من مجلس العموم البريطاني برئاسة السيد روناك أندرسون رئيس لجنة الشؤون الخارجية .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية و سبل تعزيزها خاصة من خلال تبادل الوفود و الزيارات على المستويين البرلماني والحكومي، كما استعرضت مسألة مكافحة الإرهاب وضرورة تحديد المفهوم الدقيق لهذه الآفة المهددة للأمن و الاستقرار و التي لا ترتبط بدين أو ثقافة أو جغرافيا ، و تجربة الجزائر في التصدي لها وتحذيرها المبكر من خطورتها كظاهرة خطيرة لا تحدها حدود.

كما تم خلال هذا اللقاء تبادل وجهات النظر حول الوضع في العراق وفلسطين .

وقد حضر اللقاء رؤساء المجموعات البرلمانية و رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة .

سفير باكستان بالجزائر

◆ استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 26 ديسمبر2004 بمقر المجلس السيد زفار الله الشيخ ، سفير باكستان بالجزائر ، الذي أدى له زيارة مجاملة بعد تسلمه مهامه ببلادنا .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية و ما ميزها من تطورات بعد زيارة كل من رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الشيوخ الباكستانيين للجزائر ، و ضرورة تكثيف التعاون لا سيما في المجال البرلماني من خلال تبادل الوفود .

سفير فرنسا بالجزائر

◆ واستقبل يوم الثلاثاء 28 ديسمبر 2004 ، السيد Hubert Colin De Verdiere سفير فرنسا بالجزائر.

المحادثات استعرضت العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وتناولت مجالات التعاون وأهمية مجموعة الـ 5 + 5 كفضاء للحوار بين ضفتي المتوسط وضرورة مواصلة وترقية التشاور بين برلمانيي البلدين.

نائب بالبرلمان الأوروبي

◆ واستقبل يوم السبت 08 جانفي 2005 السيد فيليب موريون ، نائب بالبرلمان الأوروبي.

وتناولت المحادثات أساسا علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبر ما حققه مسار برشلونة وخاصة على ضوء "السياسة الأوروبية للجوار" وهي مبادرة جديدة اتخذت في منظور ترسيخ وتعميق الإندماج الإقتصادي في الفضاء الأوروبي لمجموع دول جوار أوروبا.

ودائما و في إطار الفضاء المتوسطي والأورومتوسطي ، تم التطرق إلى مسألة الأمن والاستقرار في البحر الأبيض ومالها من علاقة وطيدة بحل النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي وأزمة العراق والدور المهم الذي على أوروبا أن تلعبه في هذا المجال.

الوزير الأول البرتغالي

◆ واستقبل يوم الأحد 09 جانفي 2005 السيد بيدرو سونتانا ، الوزير الأول البرتغالي.

تمحورت المحادثات أساسا حول العلاقات الجزائرية البرتغالية وترسيع مجالات التعاون بين البلدين.

وقد تم أيضا تثمين الإمضاء على معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت بين الجزائر والبرتغال لما تكتسيه من أهمية لدفع علاقات البلدين الجيدة إلى مستويات أفضل. كما جاءت هذه المعاهدة من جهة أخرى بين بلدين يشاركان في الحوار ما بين مجموعة 5 + 5 لحوض غرب البحر الأبيض المتوسط .

الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والتعاون بين ضفتي الحوض وكذا الشراكة الجزائرية الأوروبية ودعم العلاقات البرلمانية كانت أيضا النقاط التي أثيرت خلال هذا اللقاء.

عضو مجلس الشيوخ الأمريكي

◆ واستقبل يوم الاثنين 10 جانفي 2005 السيد راسل فاينغولد (Russel Feingold) ، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الذي كان مرفوقا بسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم التطرق في هذا اللقاء إلى سبل تعزيز التعاون بين البلدين ودعم العلاقات الثنائية الجيدة على المستويين السياسي والاقتصادي. وتم التنويه بارتفاع وتيرة اللقاءات والتشاور في الحقل البرلماني بين البلدين.

كما كانت قضايا مكافحة الإرهاب ، وأزمات العراق وفلسطين من بين المواضيع الأخرى التي تناولها اللقاء.

سفير جمهورية النيجر بالجزائر

◆ و استقبل يوم الأربعاء 12 جانفي 2005 ، سفير جمهورية النيجر بالجزائر السيد موسى سانغاري (Moussa SANGARE).

المقابلة كانت فرصة لاستعراض العلاقات الثنائية الجزائرية النيجرية وبحث سبل دعمها بترقية التعاون في جميع الميادين وخاصة ميادين الطاقة والتكوين والنقل. كما تم بحث سبل تعزيز التعاون في المجال البرلماني بتبادل الخبرات وتنسيق المواقف في المنظمات الجهوية والإقليمية والدولية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لجمهورية كوريا الجنوبية

◆ واستقبل يوم 18 جانفي 2005 وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لجمهورية كوريا الجنوبية السيد بان كي مون (Ban Ki Moon) الذي سلمه رسالة خطية من رئيس جمهورية كوريا الجنوبية السيد Roh Moo Hyun موجهة إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وقد نوّه الوزير الكوري في مستهل اللقاء بالدور البارز الذي يقوم به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على الصعيد الإفريقي والعربي والقاري لإحلال السلم والاستقرار وتعزيز سبل التعاون من أجل التنمية. خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الثنائية بين الجزائر وكوريا الجنوبية والتي عرفت تطورا ملحوظا بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية في ديسمبر 2003 إلى جمهورية كوريا الجنوبية. كما تم استعراض مختلف مجالات التعاون التي من شأنها أن تعطي دفعا نوعيا للديناميكية التي عرفتها علاقات البلدين منذ تلك الزيارة.

وقد تم التأكيد خلال هذه المقابلة على ضرورة إعطاء التعاون الجزائري الكوري نفسا أكبر ، وتم التركيز خاصة على ميدان التكنولوجيات الحديثة وما لكوريا من تجارب رائدة في هذا الميدان وأعرب الوزير الكوري الجنوبي على رغبة بلاده في أن ترافق كوريا الجزائر في نهضتها التنموية الشاملة خاصة في قطاعات النقل وشبكة الطرقات والموانئ والأشغال العمومية. وهي قطاعات يمكن أن يتطور التعاون فيها إلى مستوى استثمارات وشراكة فعلية بين البلدين.

الوزيرة المنتدبة البريطانية للشؤون الخارجية المكلفة بالشرق الأوسط والأمن الدولي ونائب رئيس غرفة اللوردات لبريطانيا

◆ واستقبل يوم الثلاثاء 18 جانفي 2005 الوزيرة المنتدبة البريطانية للشؤون الخارجية المكلفة بالشرق الأوسط والأمن الدولي ونائب رئيس غرفة اللوردات لبريطانيا السيدة اليزبيت سيمونس.

زيارة الوزيرة البريطانية لبلادنا تهدف كما أوضحت خلال اللقاء الذي جمعها برئيس مجلس الأمة إلى تدعيم العلاقات البريطانية الجزائرية بتعميق الحوار السياسي وإعطاء دفع جديد للتبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدين، و تم التركيز بالخصوص على دور الحوار البرلماني و الإتصالات المباشرة في إعطاء دفع جديد للعلاقات الجزائرية البريطانية .

كما جرى خلال هذا اللقاء استعراض لمختلف الميادين والقطاعات التي يمكن أن يوفرها السوق الجزائري للاستثمار البريطاني ، ومن جهة أخرى تم التطرق أيضا إلى قضايا التعاون في المجال الأمني ومكافحة ظاهرة الإرهاب وهي من بين القضايا التي ستناقش في اجتماع مجموعة الـ 8 التي ستجتمع في جويلية القادم بلندن .

وفد الكونغرس الأمريكي

◆ وأجرى يوم الثلاثاء 25 جانفي 2005 ، محادثات مع وفد الكونغرس الأمريكي بقيادة رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بإفريقيا السيد إدوارد رويس .(Edward Royce)

وقد تم خلال هذا اللقاء تسليط الضوء على سياسة الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر في المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية مع التركيز على دور ومكانة المرأة في المجتمع ، وقد أبدى الوفد الأمريكي ارتياحه للتقارب والتعاون القائم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في كثير من المجالات لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب كما أبدى الوفد اهتماما كبيرا بالتحولات الجارية في الجزائر. وتم التأكيد من جهة أخرى على أهمية التشاور والحوار بين البرلمانيين في البلدين وبلورة التصورات والاقتراحات والتي من شأنها رسم آفاق التعاون حاضرا ومستقبلا.

وفد الكونغرس الأمريكي الذي قام بزيارة رسمية للجزائر دامت يومين يضم : النائب باربارا لي وهي ديمقراطية عن ولاية اوهايو والنائبة ديان واتسون وهي جمهورية عن ولاية كاليفورنيا وجيم ماكدونت نائب واشنطن عن الحزب الديمقراطي و بيتي ماكلاود نائبة ولاية مينوسوتا عن الحزب الديمقراطي.

الوزير المستشار للرئيس الكاميروني

◆ واستقبل يوم الخميس 27 جانفي 2005 السيد (Rene Sadi) الوزير المستشار للرئيس الكاميروني Paul Bya حيث سلّم لرئيس مجلس الأمة رسالة خطية من الرئيس الكاميروني موجّهة إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

خلال هذه المقابلة تم التطرق بالمناسبة إلى العلاقات الثنائية الجزائرية الكاميرونية وتم التركيز على ضرورة مضاعفة الاتصالات واللقاءات لدعم وتوطيد التعاون بين البلدين.

سفير الفيتنام بالجزائر

◆ واستقبل يوم الأربعاء 09 فيفري 2005 السيد بوي تيان هيو (Bui Tien Hue) سفير الفيتنام بالجزائر .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين ، واستعرضت ما تحقق على مستوى التعاون الإقتصادي و ضرورة دعم الحوار البرلماني لمزيد من التقارب بين الشعبين والبلدين .

يذكر أن السفير الفيتنامي أدى زيارة مجاملة لرئيس مجلس الأمة على إثر إنتهاء مهامه بالجزائر . □

قاعة المحاضرات ... وحضور متميز

الذكرى 7 لتأسيس مجلس الأمة

نظم مجلس الأمة مساء يوم السبت 08 جانفي 2005 ، ندوة بمناسبة الذكرى الـ7 لتأسيس المجلس وذلك لتقييم نشاطاته في المجال التشريعي منذ تاريخ إنشائه في 04 جانفي 1998 ، حضر الندوة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة و عدد من نواب المجلس و رجال السياسة والقانون.

أوضح منشط الندوة السيد محمد أمير، نائب رئيس المجلس أنه بعد أن إعتمدت الجزائر نظام الغرفتين أظهرت هذه الهيئة مستوى عالي من المرونة في التعاطي مع النصوص القانونية من دون تعطيل أو تباطؤ ، وأضاف أن المجلس عمل على ترسيخ الثقافة البرلمانية من خلال المعارض و الأبواب المفتوحة التي ينظمها في إطار نشاطاته الفكرية والثقافية .

أما السيدة زهور ونيسي فقد أكدت ، عضو سابق بالمجلس خلال مداخلتها أن دور مجلس الأمة يتمثل بالمشاركة في عملية تعبئة الفكر و ذلك تمهيدا لجعله مطابقا للتغيرات التي شهدها المجتمع في كافة المجالات خاصة السياسية منها ، لتضيف أنه يجب الإعتراف بوجود أزمة ديمقراطية في الدول النامية ناجمة أصلاً عن عجز المؤسسات عن إستيعاب الطاقات الفكرية بمختلف اتجاهاتها و إيديولوجياتها مشيرة إلى أن الديمقراطية لا تتجسد إلا من خلال توفير القنوات المختلفة التي تشكل منبرا لها ، معتبرة في نفس الوقت مجلس الأمة واحد من هذه المنابر.

و عند تساؤلها عن الدور السياسي الذي يجب أن يقوم به مجلس الأمة أجابت أنه يتمثل في إيجاد الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير لمختلف القوى المشكلة لهذه الهيئة بطريقة سليمة و ديمقراطية ، إضافة إلى الجانب الإيديولوجي الذي يشمل مجموعة من القناعات التي تؤمن بها هذه القوى سواء كانت على إتفاق مع إيديولوجية الدولة أو تناقضها .

لتضيف أن مجلس الأمة لابد أن يتصف بالمرونة و الديناميكية و أن يساهم في حماية حقوق المواطن سواء من جانب انحرافات السلطة أو المعارضة .

لتطالب في الأخير مجلس الأمة بالدقة أكثر في الطرح من أجل تجنب الإنزلاقات التي قد تحدث في أي طرح سياسي مع إرساء حركية في نشاط البرلمان ليستجيب إلى مقتضيات الأمة العصرية ومرافقة المؤسسات في أداء دورها.

وتحدث عضو مجلس الأمة السيد بوزيد لزهاري في الذكرى السابعة لتأسيس

السيدة زهور أونيسي

السيد بوزيد لزهاري

السيد بوجمعة صويلح

مجلس الأمة عن صلاحيات الغرفة الثانية للبرلمان مقارنة بالصلاحيات التي يمنحها الدستور للمجلس الشعبي الوطني على ضوء المادة 120 من دستور 1996 التي تضبط العلاقة بين الغرفتين و علاقاتهما بالحكومة ، و كيفية اللجوء إلى اللجنة المتساوية الأعضاء في حال حصول خلاف بين الغرفتين حول مادة ما أو قانون ما ، ليقترح عضو مجلس الأمة بوزيد لزهاري أربع نقاط لتفعيل دور مجلس الأمة كهيئة تشريعية كاملة الحقوق تتمثل في إعادة النظر في المبادرة بالقوانين المتاحة لنواب المجلس الشعبي الوطني دون أعضاء الغرفة الثانية ثم المصادقة بثلاث أرباع الأعضاء و حركة تنقل القوانين بين الغرفتين إضافة إلى إعطاء الحرية للحكومة في عرض مشاريع القوانين إما على الغرفة الأولى للبرلمان أو الثانية.

وقال السيد بوزيد لزهاري في عرضه أن مجلس الأمة استطاع تشريع 108 قانون منذ إنشائه إلى جانب 05 قوانين أخرى ساهم في المصادقة عليها ، في انتظار المصادقة على قانون الإشهار ، مؤكدا أن الفرق بين مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني يكمن في صلاحيات الغرفة الثانية في وضع تعديلات على بعض القوانين كما يقوم بتنبيه الحكومة لبعض الصعوبات والنقائص التي تصادفها في تطبيق القوانين أو في العمل المستقبلي .

وأضاف نفس المتدخل أن العمل التشريعي لمجلس الأمة قد مر بمرحلتين أولاهما مرحلة التأسيس و وضع القانون الداخلي لهذه الهيئة ثم عقبتها مرحلة الإصلاحات التي مست المجال الإقتصادي وذلك منذ سنة 2000 و التي نادى مجلس الأمة حسبه بتعميقها مع عدم إغفال الجانب الإجتماعي واصفا المجلس في نفس الوقت بـ " الغرفة التقدمية عكس ما يعرف عادة وفي الأنظمة الأخرى على أنها غرفة محافظة".

و بدوره فقد إعتبر السيد بوجمعة صويلح عضو مجلس الأمة و رئيس لجنة الشؤون الخارجية و الجالية الجزائرية في الخارج ، أن مجلس الأمة هو تحديث تشريعي متطور و نوع متميز لنظام برلماني خاص يتماشى و المحيط الإجتماعي و القانوني للدولة الجزائرية يصعب مقارنته بالنظم السياسية الأخرى ، ليضيف أن مجلس الأمة هو وسيلة دستورية برلمانية وظيفتها هي قيادة العملية التشريعية في الطريق السليم و ضبط الحركات التجاوزية و هذا لتحقيق الملائمة للنصوص التشريعية المصوت عليها بالأغلبية البسيطة من قبل الغرفة الأولى ، و المحالة على مجلس الأمة للمصادقة عليها بنسبة ثلاثة أرباع و هذا ما يعتبر كما قال ضمانة لإصدار قوانين أكثر دقة مع استبعاد ما يشوبها من غموض قانوني.

حوار الحضارات:
حوار للصراحة والصداقة بين الشعوب

الأستاذ غالب بن الشيخ الحسين يحاضر:

الحضارات
بين الصراع والحوار

نشط السيد غالب بن الشيخ الحسين وهو باحث جزائري مقيم بفرنسا محاضرة في مجلس الأمة يوم الاثنين 28 فبراير 2005. هذه المحاضرة التي تدخل في إطار سلسلة الندوات الفكرية التي ينظمها مجلس الأمة دوريا عرفت حضور أعضاء من غرفتي البرلمان وعدد من الوزراء والشخصيات الوطنية بالإضافة إلى أساتذة وطلبة من المدرسة الوطنية للإدارة.

الموضوع يثير الاهتمام ويطرح العديد من التساؤلات

موضوع المحاضرة الذي شكل في السنوات الأخيرة محور العديد من النقاشات والمناظرات خاصة بعد تصاعد الأعمال الإرهابية التي أصبحت تلتصق بالإسلام الدين التصاقا ارتكز أساسا حول إسهامات الحضارة العربية الإسلامية في التقدم الذي وصل إليه العالم الغربي اليوم حيث استشهد المحاضر بطرق العيش واللباس لدى الأوساط الغربية في القرن الـ16 عشر والمستمدة من الثقافة العربية الإسلامية بالإضافة إلى العديد من الكلمات اللاتينية ذات الأصل العربي.

ويرى السيد غالب بن الشيخ أن أساس صراع الحضارات في الحقيقة يرجع إلى النظرة المسبقة والسطحية للأمور المفتقدة حسب رأيه إلى التركيز والتريث ويضيف المحاضر أن نظرية المواجهة التي أصبحت هاجسا لدى الكثير من المحللين السياسيين لا تكاد تصمد " أمام الحجج التاريخية وفي مقدمتها التكامل والتبادل بين مختلف الحضارات عبر التاريخ، مستشهدا بالتضامن الإنساني عبر العالم ضد الاجتياح الأمريكي للعراق ومع ضحايا الكارثة الطبيعية في جنوب آسيا.

ويوضح المحاضر ان التقليل من شأن الإسلام دين أنجب حضارة متعددة الأبعاد متنوعة الجوانب هدفه تبرير الحملات الاستعمارية والتخفيف من مسؤولياتها في عواقب الاستعمار الوخيمة.

ودعا المحاضر في الأخير إلى الحوار الحقيقي المبني على الصراحة والصداقة مع إخواننا في الدين والإنسانية داعيا إلى التمييز بين شرعية المقاومة والعمل الإرهابي الإجرامي الذي ينال في واقع الأمر من شرعية هاته الأخيرة. □

والأستاذ اسماعيل حمداني يحاضر حول:
"الجزائر وسياسة حسن الجوار"

في إطار سلسلة الندوات والمحاضرات التي ينظمها مجلس الأمة ألقى السيد اسماعيل حمداني يوم الاثنين 14 مارس 2005 محاضرة تحت عنوان " **الجزائر وسياسة حسن الجوار**"

■ نتابع المحاضرة والنقاش حولها في العدد القادم.

لجنة التجهيز والتنمية المحلية

انشغالات بقضايا تنموية محلية عبر مهام استطلاعية

لجنة التجهيز والتنمية المحلية ، تستمد أهميتها من مجال تخصصها فهي كما يوحي بذلك اسمها تهتم بمجال دراسة تلك النصوص القانونية التي تتجه إلى المساهمة في دفع التنمية المحلية تجاوبا مع البرامج المكثفة وذات الطابع الاستعجالي في بعض الأحيان للتكفل بوتيرة التنمية على مستوى الجماعات المحلية. مثلما حدث بالنسبة للقانون المتعلق " **بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها**" ، و"**حماية الساحل وتثمينه**" و"**الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة**" .

وعلى مستوى آخر، فإن اللجنة من خلال الخرجات الاستطلاعية تتجه إلى التركيز على القضايا التي تعكس انشغالات المواطنين في البلديات والقرى والمناطق المعزولة وتعد بشأنها تقارير واقتراحات يتم إبلاغها للجهات المختصة على مستوى الجهاز التنفيذي، من بين تلك الانشغالات على سبيل المثال ما قامت به اللجنة في زيارتيها لولايتي ورقلة والوادي أين عاينت "**مشكلة صعود المياه**" و"**مشكلة نقص المياه**" في ولاية وهران.

إذن، واستكمالا للتعريف باللجان الدائمة لمجلس الأمة نتطرق في هذا العدد للجنة التجهيز والتنمية المحلية وهي اللجنة الثامنة من حيث ترتيب لجان مجلس الأمة الدائمة وتختص حسب المادة 23 من القانون الداخلي للمجلس بالمسائل المتعلقة بالتجهيز والتهيئة العمرانية والتنمية المحلية والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية اللاسلكية والإسكان وحماية البيئة.

ويترأس اللجنة السيد عابد حاج سليمان الذي انتخب مؤخرا خلفا للسيد دين بن جبارة الذي انتخب بدوره بالمجلس الدستوري.

مشكلة صعود المياه بالجنوب.. ونقص المياه بوهران

كان للجنة التجهيز والتنمية المحلية عدة خرجات استطلاعية على المستوى الوطني وذلك في إطار البرنامج الذي سطره مجلس الأمة والذي يهدف أساسا إلى الاطلاع عن قرب على واقع التنمية وآفاقها على مستوى ولايات الوطن والتقرب من مشاكل المواطنين فيها بهدف اقتراح الحلول المناسبة لها .

◆ **ولاية ورقلة 27-28 ماي 2000**

أول زيارة قام بها الوفد قادته إلى ولاية ورقلة بتاريخ 27 ماي2000.

تكون الوفد من السادة : الطاهر خويضر ، رئيس اللجنة وبوجمعة زلاطي ، نائب لرئيس اللجنة ، سعيد معيفية مقرر اللجنة بوزيدي مزغيش ، محمد كمال ياحي ، بوبكر بوقرنوس ، عبد العزيز قوري وبشير باي أعضاء اللجنة.

خلال هاته الزيارة عاين الوفد عن قرب مشكلة صعود المياه بالولاية حيث استمع إلى شروحات مسؤوليها وبعد عدة جلسات عمل خرج أعضاء اللجنة بجملة من الملاحظات والتوصيات تم رفعها إلى أصحاب القرار.

◆ **ولاية الوادي 28-30 ماي2000**

وفي ولاية الوادي انضم إلى الوفد كل السادة عبد المالك تيجاني ويوسف ابراهمي عضوي مجلس الأمة. وبعد الالتقاء بجميع فئات المجتمع المدني المعنيين بالأمر في القطاعات المختلفة ، وبعد النقاش الثري والمستفيض الذي عبر من خلاله مواطنو المنطقة عن انشغالاتهم حول نفس المشكل الذي تعاني منه ولاية ورقلة اقترحت اللجنة جملة من الحلول على المصالح المسؤولة في الولاية.

◆ **ولاية وهران 13-14 جوان 2004**

توجه وفد إلى ولاية وهران يوم 13 جوان 2000 برئاسة السيد الطاهر خويضر رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية بالمجلس وعضوية السيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة ياسيا شادلي ، بشير طويل ، محمد بوشكير وعبد القادر سومر.

هدف الزيارة كان الوقوف ميدانيا على مشكل نقص المياه في الولاية بعد سنوات الجفاف التي عرفتها المنطقة والتي أثرت سلبيا على العديد من أشكال التنمية.

خلال هاته الخرجة الاستطلاعية استمع الوفد إلى السلطات المحلية من مسؤولين تنفيذيين ومنتخبين وحركات جمعوية بخصوص الموضوع ليتم نقل آرائهم وانشغالاتهم إلى الهيئات الوصية المعنية قصد تشخيص العوائق ومجابهة المشاكل المطروحة في هذا المجال.□

البقية صفحة 35

الصداقة البرلمانية فضاءات للتعاون

السيد صويلح بوجمعة

رئيس لجنة الشؤون الخارجية

عرف مجلس الأمة في المدة الأخيرة نشاطاً خارجياً مكثفاً تمثل في تنقل عدد من الوفود أو أعضاء من مجلس الأمة إلى الخارج وإستقبال المجلس لوفود وشخصيات ممثلة لبرلمانات و هيئات مختلفة وبغرض الوقوف عند أهمية هذا النشاط وأبعاده بإعتباره يعكس صورة للدبلوماسية البرلمانية. و يبرز بالتالي أحد أهم مجالات النشاط البرلماني لمجلس الأمة.

نلتقي في هذا الحوار مع السيد صويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي و الجالية الجزائرية في الخارج.

❖ **تولي مختلف البرلمانات أهمية خاصة لدبلوماسية البرلمانية فما هي خصوصيات هذا النشاط الدبلوماسي ، وماهي حدود الفصل بينه وبين الدبلوماسية التقليدية ؟**

❖ تولي مختلف البرلمانات أهمية بالغة وخاصة لآلية الدبلوماسية البرلمانية والبرلمان الجزائري ومنه مجلس الأمة الجزائري بصورة خاصة يحرص على توظيف هذه الآلية بصورة خاصة فعالة من خلال تفعيل وتنشيط دوره وتسجيل حضوره الدائم والقوى في مختلف الاتحادات البرلمانية والمنتديات الدولية المتخصصة وفي المجالس المماثلة له .

بهدف تعزيز ودعم التقارب والتعاون بين البرلمانيين الجزائريين ونظرائهم قصد تبادل المعلومات و الخبرا ت العلمية والتجارب في المسائل التشريعية ، السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية وإرساء أجواء تساعد على تعميق الروابط في حدود ما تتطلبه أبعاد الدبلوماسيات التقليدية من اتصالات وترقية أشغال التعاون.

❖ **ترأسون لجنة الشؤون الخارجية ، وهي إحدى أهم اللجان للمجلس ، فكيف ترون حصيلة هذه اللجنة؟**

حصيلة لجنة الشؤون الخارجية:

- النصوص القانونية التي عالجتها اللجنة:
  - تأسيس الاتحاد الإفريقي 2001.
  - الحدود البحرية بين الجزائر وتونس 2003.
- جلسات الاستماع 04 :
  2003 : 02 (فيفري وأكتوبر)
  2004: 02 (جويلية ، سبتمبر)
- أعضاء الحكومة :
  - وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية (03 مرات).
  - الوزيرة المنتدبة للجالية الجزائرية في الخارج(01 مرة واحدة).
- استقبالات الوفود الأجنبية الزائرة لمجلس الأمة.
- حضور استقبالات الوفود الأجنبية الزائرة لمجلس الأمة.
- حضور استقبالات الوفود الأجنبية الزائرة للبلدان الأجنبية.
- المشاركة في بعثات مجلس الأمة الزائرة للبلدان الأجنبية.
- المشاركة في الديبلوماسية البرلمانية .
  - مناقشة نصوص القوانين.
  - تنظيم ندوات فكرية.
  - تلبية الدعوات من طرف الهيئات الديبلوماسية المعتمدة بالجزائر للمشاركة في نشاطاتها .

❖ **تتكامل لجنتكم في الأداء مع نظيرتها في المجلس الشعبي الوطني ،كيف يتم هذا التكامل من جهة ، و هل لكم أن تعطون صورة عن التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية من جهة أخرى ؟**

❖ البرلمان الجزائري بغرفتيه يحرص على توظيف النشاط الخارجي بصورة فعالة ، تسجل له حضوره الدائم كمجموعة برلمانية وطنية في مختلف الاتحادات البرلمانية و المنتديات الدولية المتخصصة و أن التكامل و التنسيق و الإنسجام في الأداء بين لجنتي الشؤون الخارجية في الغرفتين يتطلب النظر في تنظيم المهام البرلمانية إلى الخارج ، و أصبح هذا الموضوع يفرض نفسه من الزوايا التنظيمية في إطار الغرفتين أو فيما هو خاص بمجلس الأمة ، و للتوضيح أكثر :

– التنسيق في إطار الغرفتين: يقتضي تنظيم المهام بين الغرفتين عند تشكيل الوفود إلى الخارج أو عند توزيع المناصب التي تخصصها الاتحادات البرلمانية أو

وترقية الديبلوماسية البرلمانية

الهيئات الدولية الأخرى للبرلمان الجزائري، و ذلك بمراعاة التخصص ، الكفاءة الإختراقية و المهنية البرلمانية بعيدا عن الدفع الإيديولوجي أو الميولات الحزبية آخذين بالإعتبار الولاء للدولة الجزائرية و مثلها العليا و التمثيل البرلماني كمجموعة وطنية واحدة .

– **في إطار مجلس الأمة :** لابد من التذكير أن المهام البرلمانية إلى الخارج هي جزء من واجبات ونشاطات عضو مجلس الأمة وهناك جملة من المعايير تتحكم فيها كالتخصص والإلمام بموضوع المهمة ، ضمان متابعة الملف و التحضير الجيد لها ، و هنا تلعب المجموعات البرلمانية دورها في مبدأ التوازن النسبي و التشاور والتمثيل السياسي للمجموعات البرلمانية

❖ تعتبر لجان و جمعيات الصداقة البرلمانية المشتركة أحد أهم مظاهر الحوار و التعاون البرلماني ، فهل لديكم آليات لتفعيل هذا التوجه ، و متابعة نشاطات مجموعات الصداقة البرلمانية القائمة لحد اليوم؟

❖ تعتبر المجموعات البرلمانية للأخوة أو الصداقة فضاء ملائما لمد جسور التعارف و التقارب بين البرلمانيين و ترقية الحوار فيما بينهم.

و علاوة عن كون هذه المجموعات تعتبر من مشاعر الصداقة بين الشعوب من خلال ممثليهم ، فهي تهدف أيضا إلى تعزيز أواصر الأخوة و تمتين علاقات التعاون بين البرلمانيين الجزائريين و نظرائهم في برلمانات أخرى بغرض تبادل المعلومات والخبرات العلمية و العملية.

والبرلمان الجزائري يعمل على إنشاء مجموعات صداقة مشتركة بين الغرفتين بما يتسق مع المجموعات النظيرة إذا كانت هي الأخرى مكونة من غرفتين.

والجدير بالذكر ، أن المجموعات البرلمانية للأخوة أو الصداقة ، تبعا للنصوص المنظمة لعمل الغرفتين عامة ومجلس الأمة خاصة ، لا تشكل هيكلا من هياكله ، فهي مجموعات تشكلت بصورة طوعية من أعضاء مجلس الأمة.

❖ هل تقتصر جلسات الإستماع التي تنظمونها على المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية ، أم لديكم رؤية لتوسيع دائرة الاستماع إلى خبراء متخصصين في ملفات ذات علاقة بالنشاط اللجنة ؟ و ما هو تصوركم بنشاط اللجنة الشؤون الخارجية في المستقبل؟

❖ تكملة للمسعى التشريعي لعمل اللجنة تنشط أعضاؤها وفق أفواج عمل أو لجان فرعية نذكر منها :

– فوج عمل 1 خاص بالبرلمانات والإتحادات البرلمانية و المجالس المماثلة.
– فوج عمل 2 خاص بالجالية في الخارج .
– فوج عمل 3 خاص بالتعاون الدولي .
– فوج عمل 4 خاص بالمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية .

❖ هل لديكم برامج عمل مشتركة مع الممثليات الديبلوماسية الأجنبية المعتمدة في بلادنا ؟

❖ تنوي اللجنة عند إفتتاح الدورة الربيعية و بمناسبة دراسة عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في العمل المشترك مع بعض الشركاء الأوروبيين من خلال الممثليات الديبلوماسية الأجنبية المعتمدة في بلادنا و ذلك بتسليط الضوء على موضوع عقد الشراكة و التحسيس الواسع له و تناول مختلف جوانبه ، و التأكيد على الأبعاد الإستراتيجية للإتفاق وتحديد أولوياته والنتائج المتوخاة منه و إزالة الشكوك التي لازالت تؤثر على العلاقات بين الطرفين وبعبارة أدق الإنتقال باتفاق الشراكة إلى بعده المنتظر منه ، بمشاركة المفوضية الأوروبية وبعض ممثلي الممثليات الديبلوماسية سواء التي صادقت أو لم تصادق بعد على الإتفاق، قصد التشاور و تعميق الرؤى وتقوية روابط التعاون و تعزيز إتفاق الشراكة ، وللجنة اتصالات واسعة مع شركائها في الحقل الدبلوماسي و البرلماني و التعاون المتعدد الأطراف .

كما سيكون للجنة خلال الدورة الربيعية جلسات إستماع لكل من وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية حول " **القمة العربية**" وإصلاح جامعة الدول العربية.

و في لقاء آخر مع الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية مكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية السيد عبد القادر مساهل حول " **ترقية النيباد والخطوات المبذولة**"

❖ التقيتم مؤخرا مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD .. حول ماذا تمحور هذا اللقاء؟

❖ بتكليف من السيد عبد القادر بن صالح التقى رئيس لجنة الخارجية و السيد الأمين العام للمجلس مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD بطلب منهم و دار اللقاء حول ترقية الأدوار البرلمانية والبرلمانين في دفع عجلة النماء و الرفاه المادي للمواطن ، و كانت فرصة للوفد أن يسطر مع محاوريه برنامج للتكوين وتنمية العلاقات العلمية و الإعلامية وتبادل الزيارات التكوينية ، و كان التفكير في دفع برنامج الألفية 21 للتنمية من الجزائر و على لسان البرلمان الجزائري .□

تفضل السيد محمد أمير نائب رئيس مجلس الأمة سابقا بالإجابة و بصورة موجزة عن أسئلة " المجلة" المتعلقة بهذا النشاط الفكري و الثقافي الذي ما فتىء يلقى الترحيب والصدى الطيب لدى الأوساط المهتمة بصورة خاصة وعند عموم المتابعين كذلك إبرازاً وتثمينا لمبادرات النشاطات الثقافية والفكرية والتي يقوم بها مجلس الأمة .

❖ دأب مجلس الأمة على تنظيم نشاطات فكرية وثقافية متنوعة، كيف تقيمون أصداء هذه النشاطات بصورة عامة؟

❖ إذا أخذنا بعين الإعتبار كل الملاحظات و ردود الأفعال بعد كل نشاط فكري أو ثقافي كنا قد برمجناه في السنة 2004 و إذا ما إعتبرنا التشجيعات من طرف السيدات و السادة الحاضرين والمشاركين في هذه الندوات و المحاضرات فنستطيع القول أن هذه النشاطات كانت مفيدة و تقييمها إيجابي جدا.

❖ ماهي المقاييس التي تعتمدونها في إختيار محاور ومواضيع الندوات والمحاضرات؟

❖ إختيار محاور و مواضيع الندوات و المحاضرات له علاقة بمواضيع الساعة و الساحة السياسية الوطنية.

❖ يلاحظ في الندوات الأخيرة توجهاً نحو استضافة شخصيات ذات وزن إقليمي ودولي لتنشيط المحاضرات ، لماذا هذا التوجه؟

❖ إختيار الشخصيات الإقليمية و الدولية لتنشيط الندوات يخضع إلى المصلحة الوطنية وله علاقة بتوسيع دائرة النفوذ الوطني و تعزيز المكانة الجزائرية في الأوساط الدولية .

❖ يفترض أن المبادرات التي تقومون بها تتطلب تنسيقاً مع الجامعات و مراكز البحث ، فهل لكم أن تعطون صورة حول مستوى هذا التنسيق؟

❖ لنا علاقات مستمرة بالجامعات و مراكز البحث ، هذه العلاقات مبنية على الإستشارة الفردية (أساتذة ، جامعيين و باحثين) من جهة و على العامل الهيكلي (مدراء و رؤساء جامعيين) من جهة أخرى.

❖ صدرت بعض المحاضرات و الندوات في شكل مطبوعات، هل هناك نية لمواصلة هذا المسعى و ما رأيكم فيه؟

❖ كلما تحصلنا على مداخلة مكتوبة قبل إنعقاد الندوة أو المحاضرة و ضعناها في شكل مطبوعة و زودنا بها المشاركين ونيتنا هي المواصلة في هذا المسعى .

أخبار برلمانية

▲ كوريا الجنوبية

برلمان كوريا الجنوبية يقر مد بقاء القوات في العراق عاما

وافق برلمان كوريا الجنوبية يوم31 ديسمبر 2004 على مد مهمة القوات الكورية الجنوبية بالعراق عاما حتى نهاية 2005.

ووافق المجلس بأغلبية 161 صوتا مقابل اعتراض 63 على إبقاء 3600 جندي في منطقة اربيل بشمال العراق في مهمة "سلام وإعمار" حتى نهاية العام المقبل.

وامتنع عن التصويت 54 عضوا.

ولكوريا الجنوبية ثالث أكبر مفرزة من القوات الأجنبية في العراق بعد الولايات المتحدة وبريطانيا.

وأبلغ تشانغ وي يونغ عضو حزب أوري الحاكم في كوريا الجنوبية زملاءه نواب البرلمان قبل التصويت مباشرة، أن "هذه فرصة لتدعيم مكانة كوريا الجنوبية على المستوى الدولي". وأجري التصويت قبل 90 دقيقة فقط من انتهاء التفويض الحالي للقوة في منتصف الليل.

▲ ستراسبورغ

البرلمان الأوروبي يوافق على الدستور الأوروبي

في 12 جانفي 2004 بستراسبورغ وافق البرلمان الأوروبي على الدستور الأوروبي وأعرب عن دعمه الكبير لمشروع النص الدستوري الذي حضي بـ 500 صوت مقابل 137 و 40 امتناع أي حوالي ثلاثة أرباع النواب.

ورفع برلمانيون سياديون معارضين للدستور في وقت التصويت النهائي لافتات مكتوب عليها "لا".

وأعلنت أغلبية المجموعات السياسية في صالح نص أراده البرلمان الأوروبي وفي اجراء كبير مستوحى من الاتفاقية الخاصة بمستقبل أوروبا وأعلنت الحركة الاشتراكية الممثلة في اليسار الأوروبي الموحد والسياديين للمجموعة المستقلة الديمقراطية عن تصويت سلبي. واختار المحافظون البريطانيون الأعضاء في الحزب الشعبي الأوروبي (الديمقراطيين الأوروبيين) والنواب غير المسجلين لليمين المتطرف نفس الاتجاه.

وفضل الاشتراكيون الفرنسيون المعارضين لمشروع الدستور الامتناع. وبالنسبة لليمين التشيكي والبولوني الأعضاء في الحزب الشعبي الأوروبي الديمقراطيين الأوربيين فقد تقاسموا بين "لا" والامتناع.

وأوضح النواب الأوروبيون أن هذا الدستور الأوروبي الأول الذي يعطي التصويت للأغلبية المؤهلة من بين الأعضاء الـ 25 يخلق منصب وزير الشؤون الخارجية ويقلص حجم اللجنة ويمدد عهدة "رئيس المجلس" إلى سنتين ونصف ويجلب "فعالية" للمؤسسات.

وأكدوا أن أوروبا أكثر ديمقراطية تتطلب سلطات برلمان أوروبي معززة وكذا البرلمانات الوطنية التي يمكنها أن تناقش جميع الاقتراحات التشريعية للجنة الأوروبية قبل المصادقة عليها.

ويعتبر التصويت دون مفاجأة للبرلمان الأوروبي إشارة سياسية عشية مسار المصادقة الذي من المفروض أن يخص جميع بلدان الاتحاد قبل 29 أكتوبر 2006 سواء عن طريق الانتخاب أو عن طريق البرلمان.

▲ البرتغال

الحزب الاشتراكي البرتغالي يفوز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية

حقق الحزب الاشتراكي البرتغالي يوم 20 فيفري

2005 فوزا تاريخيا في الانتخابات التشريعية المسبقة بحصوله على الأغلبية المطلقة. الحزب الاشتراكي حصل على 119 مقعدا من أصل 230 في البرلمان بنسبة تفوق 45 بالمائة من الأصوات المعبر عنها فيما حصل منافسه الرئيسي الحزب الاجتماعي الديمقراطي بزعامة الوزير الأول المستقيل بيدرو سانتانا لوبيز على 73 مقعدا بنسبة 28.7 بالمائة. وحصل كل من الائتلاف الديمقراطي الموحد الذي يقوده الحزب الشيوعي والحزب الشعبي على 14 مقعدا بينما حصلت كتلة اليسار على 8 مقاعد.

▲ السودان

برلمان جنوب السودان يصادق على اتفاقية السلام

صادق برلمان الحركة الشعبية لتحرير السودان يوم 24 جانفي 2005 بالإجماع على اتفاق السلام الذي وقع في التاسع من الشهر الجاري في نيروبي مع الحكومة السودانية.

وجاء في قرار مجلس التحرير الوطني (البرلمان) انه تمت الموافقة على اتفاقية السلام رسميا وبالإجماع.

وناقش قادة حركة التمرد السودانية لليوم الثاني على التوالي تفاصيل الاتفاقية الرامية لإنهاء أطول صراع أفريقي ومن ثم التصديق على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين علي عثمان طه نائب الرئيس السوداني وزعيم حركة التمرد جون قرنق.

وطرح مجلس التحرير الوطني المؤلف من 224 مقعدا –وهو الذي يعتبر الجهاز التشريعي لجيش التحرير– عدة قضايا في الاتفاقية تتعلق حول التدابير الأمنية وتقسيم الثروات بين الشمال والجنوب وكذلك إقامة حكومة وطنية مشتركة.

وقال النائب ليونارد لوغو إن المناقشات انصبت على تطبيق الشريعة الإسلامية في إقليم الخرطوم وتمويل وتشكيل قوات السلام الدولية.

وبموجب تصديق برلماني الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على الاتفاقية تصبح ملزمة لجميع الأطراف ممهدة الطريق أمام العمل على مسودة دستور جديد وتشكيل حكومة يحظى فيها المتمردون بـ30% من المقاعد وفي غضون ست سنوات تكتسب الولايات الجنوبية فرصة التصويت على الحكم الذاتي.

يذكر أن الحرب التي دامت أكثر من 21 عاما حصدت أكثر من مليوني شخص بسبب المجاعة والأمراض الناجمة عن الحرب فضلا عن تشريد مثليهم.

▲ الدانمارك

الإئتلاف الحكومي اليميني يفوز في الإنتخابات التشريعية

فاز الإئتلاف الحكومي في الدانمارك المتكون من الليبراليين والمحافظين إضافة إلى حزب الشعب الدنماركي (اليمين) في الإنتخابات التشريعية التي جرت يوم الثلاثاء 8 فيفري 2005 .

و حسب النتائج النهائية التي نشرت يوم الأربعاء 9 فيفري 2005 ، فإن الإئتلاف الحكومي الحاكم حصل على 95 مقعدا مقابل 94 في البرلمان السابق وذلك من أصل 179 نائبا يتألف منهم البرلمان الدنماركي ، و حصل الإئتلاف الحكومي على نسبة 52.6 في المائة من الأصوات مقابل 52.3 في المائة في الإنتخابات التشريعية السابقة التي جرت في نوفمبر 2001.

▲ قبرص التركية

الحزب الجمهوري يفوز بانتخابات قبرص التركية

أعلنت اللجنة الانتخابية في نيقوسيا يوم الإثنين 21 فيفري 2005 فوز الحزب الجمهوري التركي بزعامة رئيس حكومة القبارصة الأتراك محمد علي طلعت في الانتخابات النيابية .

وحصل الحزب الذي يدعم خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان على نحو 44.4% من الأصوات مما يتيح له شغل نصف مقاعد البرلمان الخمسين في جمهورية شمالي قبرص التركية المعلنة من جانب واحد ولا تعترف بها سوى تركيا. وبهذه النتائج لن يتمكن حزب طلعت من تشكيل حكومة بمفرده مما يضطره مجددا لتشكيل ائتلاف حكومي مثلما حدث عقب انتخابات ديسمبر/كانون الأول عام 2003.

وحل حزب الوحدة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء السابق درويش أروغلو في المرتبة الثانية بحصوله

على 31.7% من الأصوات وفاز بـ 18 مقعدا. كما حصل حزب السلام والديمقراطية المؤيد لخطة أنان على نحو 5.8 % من الأصوات تؤهله للتحالف مع رئيس الوزراء لتشكيل ما يصفه المراقبون بحكومة حمائم في الشطر الشمالي لقبرص.

▲ فلسطين

المجلس الوطني الفلسطيني يصدر الطبعة العاشرة من مجلة المجلس.

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني الطبعة العاشرة من مجلة المجلس. وقد تضمن هذا العدد الخاص وقائع وفاة وتشييع جنازة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالإضافة إلى عدد من شهادات رفقاء السلاح وبعض من برقيات التعزية.

لجنة التجهيز والتنمية المحلية

(بقية صفحة 29)

في المجال التشريعي: حصيلة القوانين التي صادقت عليها اللجنة

النصوص القانونية	تاريخ الاحالة	عدد الاجتماعات	التقارير المعدة
◆ دورة الربيع 1998			
القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران	03 مارس 1998	07	02
القانون البحري	03 مارس 1998	04	02
◆ دورة الربيع 2000			
القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2000/07/ 16	08	02
◆ دورة الخريف 2000			
القانون المعدل للقانون 98-06 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني	2000/11/20	03	02
◆ دورة الربيع 2001			
قانون توجيه النقل البري وتنظيمه	2001/07/08	12	02
قانون متعلق بتنظيم حركة المرور وسلامتها وأمنها	2001/07/23	07	02
◆ دورة الخريف 2001			
القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها	2001/10/29	04	02
القانون المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة	2001/10/29	04	02
القانون المتعلق بحماية الساحل وتثمينه	2001/12/22	04	02
القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة	2002/01/12	04	02
◆ دورة الربيع 2003			
القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	2003/06/10	05	02
◆ دورة الخريف 2003			
القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 98-06 المتعلق بالقواعد العامة للطيران المدني	2003/10/21	02	01
◆ دورة الربيع 2004			
القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة			
القانون المتعلق بإلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم 94-07 والمتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري			
نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير			
◆ دورة الخريف 2004			
القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير			
القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة			

إشارات...

عدد خاص من مجلة "مجلس الأمة"

أصدر مجلس الأمة عدداً خاصاً من مجلة " مجلس الأمة " باللغات العربية و الفرنسية و الإنجليزية .
تناول أشغال المؤتمر الـ27 و التوصيات التي خرج بها بعد دراسة مستفيضة و مناقشات طويلة لمحاور جدول الأعمال والمتمثلة في :

1– دور البرلمانات الإفريقية حول ترقية الحكم الراشد.
2– تمثيل النساء البرلمانيات في هيئات إتخاذ القرار.
3– دور البرلمانات في ترقية تجارة عالمية عادلة .
كما تضمن تغطية شاملة لوقائع المؤتمر و إجتماعات اللجنة التنفيذية .
للحصول على نسخة أونسخ من هذا الإصدار ، الاتصال بمصلحة الاتصال لمجلس الأمة على العنوان التالي :
07، شارع زيغود يوسف
الهاتف : 81 63 73 021
الفاكس : 83 60 74 021

"التقويم"

مجلة للمجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي

أصدرت المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة العدد الأول من مجلة "التقويم" ... وهي مجلة دورية تعنى بنشاطات المجموعة ... لتكون – حسب افتتاحية العدد الأول "المرآة العاكسة لنشاط المجموعة البرلمانية" ويحتوي العدد على عدد من المواضيع ومنها :

- 8 أفريل ... المحطة والأمل
- العهدة البرلمانية : حرص على الأمانة ... ومثابرة في الأداء
- وقفة مع المجموعة البرلمانية باعتبارها خلية للتشاور واللقاءات الدائمة.

نائب رئيس مجلس الأمة السيد عبد الرزاق بوحارة يصدر مؤلفا بعنوان

من الجبل ..إلى حقول الأرز

المجلة ستعود إليه بقراءة متأنية في العدد القادم

أبواب مفتوحة

وكالة الأنباء الجزائرية في أروقة مجلس الأمة

أشرف رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح ورفقة رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عمار سعداني و رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي يوم الأربعاء 02 مارس 2005 ، على تدشين معرض يلخص مسيرة وكالة الأنباء الجزائرية منذ نشأتها في الفاتح من ديسمبر 1961 و دورها الإعلامي الرائد .

و يندرج هذا المعرض الذي يدوم 15 يوم (من 02 الي 16 مارس 2005) في إطار سلسلة النشاطات الثقافية لمجلس الأمة في أول يوم من دورته الربيعية.

يُظهر المعرض المواقع التي اتخذتها الوكالة مقرات لها منذ الاستقلال إلى المقر الجديد ببئرمرادرايس ، الذي أشرف على تدشينه رسميا خلال شهر جانفي الفارط رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

و قد طاف رئيس المجلس و كبار المسؤولين في الدولة والحكومة بأروقة المعرض مرفوقين بالمدير العام للوكالة السيد ناصر مهل ، الذي قدم بالمناسبة شروحات وافية عن مختلف المهام الإعلامية ذات الخدمة العمومية التي تضطلع بها المؤسسة لاسيما منها الأخبار المحلية و الجهوية و الدولية باللغتين العربية والفرنسية .

يمكن لزائر المعرض الإطلاع على الصور والوثائق و فيلم فيديو على مختلف انجازات الوكالة و المراحل التاريخية التي مرت بها في مسارها الإعلامي الحافل ، و بالنظر إلى التطورات المتسارعة التي تفرضها السوق الدولية لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال فقد ألزمت الوكالة نفسها مواكبة هذه المستجدات ويتجلى هذا في مختلف أجهزة الإعلام الآلي المعروضة في بهو المجلس دون أن ينسى مسؤولو المؤسسة عرض أولى أجهزة الرقن والبث التي اعتمدت عليها في بداية مشوارها.

أعضاء الاتحاد الوطني للمعوقين في ضيافة مجلس الأمة

كان الاحتفال باليوم الوطني للمعوقين و الذي يصادف الـ 14 من شهر مارس من كل عام مناسبة اغتنمها مجلس الأمة لاستقبال أعضاء من الاتحاد الوطني للمعوقين وذلك في إطار أبوابه المفتوحة والتي تهدف إلى تعريف مختلف شرائح هذا المجتمع وطبقاته بالمجلس كمؤسسة لها وزنها التشريعي ودورها في إيصال اهتمامات وإنشغالات المواطن الجزائري.

بدأ الوفد زيارته بجولة في قاعة المطالعة و من ثم انتقل إلى المصلحة التقنية مرورا بقاعات اجتماعات اللجان وفي الأخير وعلى مستوى قاعة الجلسات العامة تلقى أعضاء الاتحاد شروح حول آليات سير العمل التشريعي.

الزيارة اختتمت بحفل استقبال نظم على شرف ضيوف المجلس.

مبرمجة خلال دورة الربيع 2005

الأمريات

- الأمر المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة.
- الأمر المعدل والمتمم للأمر رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية.

مشاريع القوانين

- مشروع قانون يتعلق بالمحروقات
- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 1975/09/26 والمتضمن القانون المدني.
- مشروع قانون عضوي يتعلق بالتنظيم القضائي.
- مشروع قانون يتضمن الموافقة على اتفاق أوروبي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.
- مشروع قانون يتعلق بالمياه.
- مشروع قانون يعدل القانون رقم 63–278 المؤرخ في 26 يوليو 1963 المحدد لقائمة الأعياد الرسمية.
- مشروع قانون يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- مشروع قانون يتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية.
- مشروع القانون التوجيهي للمدينة.
- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 08 جوان سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات.
- مشروع قانون يتضمن تنظيم مهنة الموثق.
- مشروع قانون يتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.
- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية.
- مشروع قانون يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- مشروع قانون يتعلق بشركة رأسمال الاستثماري.
- مشروع قانون يتعلق بإصدار سندات الديون الرهنية.
- مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 90–08 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية.
- مشروع قانون يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية ويحدد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- مشروع قانون التوجيه الفلاحي.

بمناسبة إحياء يومهم الوطني 14 مارس
... يزورون مجلس الأمة ويتبادلون الحديث مع أعضاء المجلس